



جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: قانون إداري

بعنوان:

## النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني "مرفق العدالة أنموذجاً"

إشراف الأستاذ:

رباطي نور الدين

إعداد الطلبة:

طرطار مراد

نصيبي فواز

المؤسسة	الصفة	الرتبة	الاسم واللقب
جامعة الشيخ العربي التبسي	رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	عمير سعاد
جامعة الشيخ العربي التبسي	مشرفا ومقرا	أستاذ مساعد - أ -	رباطي نور الدين
جامعة الشيخ العربي التبسي	مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	شنيخر هاجر

السنة الجامعية: 2021-2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
\*إِنْ أُريدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ  
وَمَا تُوفِّقُنِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ  
أُنِيبُ»

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سُورَةُ هُودٍ - آيَةُ 88

سُورَةُ هُودٍ - آيَةُ 88

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

أُنِيبُ»

وَمَا تُوفِّقُنِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ

# شكرتكم

إذا كان هناك شكر فهو لله سبحانه وتعالى، الحمد لله الذي سير لنا أمورنا نعم المرشد والمعين، الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب، نحمدك اللهم ونصلي ونسلم على عبدك، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وآله وصحبه أجمعين.

- كما تتوجه بالشكر والعرفان، إلى أستاذنا الفاضل رباطي نور الدين، حفظه الله الذي تفضل مشكور بالإشراف على هذه المذكرة وما قدمه لنا من نصح وتوجيه والذي منحنا من وقته الثمين وعلمه النافع ما أعاننا على إتمام هذا العمل.

- نوجه تحية من الحب والتقدير والشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا البحث المتواضع، وتقويمه بتوجيهاتهم.

- كما نقدم الشكر إلى أساتذتنا الأفاضل بكلية الحقوق، وإلى كل من يقرأ هذا البحث بغرض الاطلاع والاستفادة منه، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

# قائمة المختصرات

## قائمة المختصرات

### قائمة المختصرات:

ج. ر. ج. ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

د. ت. ن: دون تاريخ نشر

ص: الصفحة

ص. ص: من الصفحة.. إلى غاية الصفحة..

د. م. ج: ديوان المطبوعات الجامعية

# مقدمة



### مقدمة:

أدت التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات إلى إحداث تطورات هائلة في الحياة العامة سواء على مستوى الأفراد الذين يرغبون في الحصول على خدماتهم بصورة أكثر تطورا وبسرعة وبدقة عالية أو على مستوى الهيئات والمؤسسات القائمة على تقديم تلك الخدمات، حيث أصبح الدخول إلى عالم التكنولوجيا والثورة المعلوماتية هدفا رئيساً ومهماً بالنسبة للمنظومة الإدارية التي تسعى إلى التطور والانتقال من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أكثر تطورا لكي تتواءم مع ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

ولقد مثل توجه الجزائر نحو تفعيل الحكومة الإلكترونية مدخلا يعبر عن تغير جذري في ثقافة ممارسة الأعمال الحكومية من خلال جعلها أكثر مرونة وأقل تعقيدا و بالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها على نحو أكثر فعالية وأقل تعقيدا؛ فانطلاقا من سنة 2008 شرعت الجزائر في تنفيذ مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013"، وهذا بوضع مختلف النصوص القانونية والهيكل المؤسساتية التي تضمن ذلك، لتهيئة مختلف القطاعات لمثل هذا التطور، حيث تعد الوثيقة التي صدرت في ديسمبر 2008 أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج بعث إدارة الكترونية متكاملة في الجزائر من خلال بعث الإصلاحات في مختلف المجالات الحيوية فيها.

ولا شك أن المرفق العام وعلى اعتباره الأداة الفعالة في يد الدولة والتي تمكنها من تقديم الخدمات العمومية لمواطنيها وتحقيق المصلحة العامة، فإن تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في النشاط الإداري الإيجابي -أي المرفق العام - بات أمرا لا بد منه إذ تسعى الحكومات جاهدة إلى تطوير وعصرنة المرفق العام في ظل ما بات يعرف اليوم بمشروع الحكومة الإلكترونية الذي يهدف إلى تطويع التكنولوجيات الحديثة في العمل الحكومي بصفة عامة والعمل الإداري بصفة خاصة وهو ما ينعكس لا محالة على طبيعة المرفق العام وطبيعة نشاطاته ونوعية الخدمة المقدمة وبذلك ننقل من مفهوم المرفق العام التقليدي

## مقدمة

إلى مفهوم المرفق العام الإلكتروني، هذا الأخير الذي يقدم خدماته عبر شبكة الانترنت طيلة أيام الأسبوع وطيلة ساعات النهار، دون تنظيمات جامدة ودون بيروقراطية ل طالما كانت حبر عثرة أمام تقدم وتطور الخدمات العمومية.

وفي هذا الإطار شهد قطاع العدالة في الجزائر انطلاقة فعلية نحو العصرية بصدر الأمر رقم 15- 03 المتعلق بعصرية العدالة، والذي كرس إنشاء واستحداث مديرية مركزية بوزارة العدل لهذا الغرض، وأقر ممارسات قانونية افتراضية، من خلال وضع أنظمة آلية للإدارة والتسيير وتقديم الخدمات إلكترونيا بمستوى شهد أوجه في فترة الجائحة العالمية جائحة (كوفيد - 19). الأمر الذي جعله إطارا عمليا نموذجيا يمكن من خلاله معالجة مختلف التحديات القانونية التي تواجه فكرة اعتماد المرفق العام الإلكتروني.

**أهمية الموضوع:** أهمية الموضوع مركبة من جوانب عملية وأخرى علمية

\***الأهمية العلمية** يكتسي موضوع الدراسة توضيح الأهمية البالغة لمرفق العدل الإلكتروني المرتبط بسيادة الدولة والذي يشهد توجهها عالميا نحو الرقمنة التي تفضي إلى تقديم "الخدمة العمومية الإلكترونية لمرفق العدالة".

\***الأهمية العملية:** تكمن في حداثة موضوع الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالخدمات العمومية في الجزائر، وقلة الوعي العام الذي يحيط بمتطلباتها و أهميتها و أبرز المعوقات التي تواجه تطبيقها هذا من جهة، وقلة الدراسات التي تناولت العلاقة التفاعلية بين متغيرات الموضوع وهي الإدارة الإلكترونية والمرفق العمومي .

**أسباب اختيار الموضوع:** يرجع اختيار الموضوع إلى:

\***أسباب موضوعية:** على اعتبار أن فكرة المرفق العام الإلكتروني تشكل ثورة تحول مفاهيمي، ونقلة نوعية في نمط تقديم الخدمة العمومية فإن الأمر الذي أضحي محل اهتمام الدارسين والباحثين من أجل إثراء مختلف جوانبه.

## مقدمة

\*أسباب ذاتية: تتمثل في رغبة التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر كمشروع حديث، توليه الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا و تعلق عليه الآمال الكبرى في الإصلاح والتطوير الإداري.

الدراسات السابقة: تمثلت الدراسات السابقة لموضوعنا في :

\*الدراسة الأولى :للباحث عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر نوقشت سنة 2010 تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة الإلكترونية وأثرها على الخدمة العمومية التي تشكل الجانب المادي للمرفق العام وهذا في إطار دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

\*الدراسة الثانية :للباحث عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016. ولقد عالجت هذه الدراسة إشكالية عدم تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال البحث عن الحلول التنظيمية والإدارية والاجتماعية التي من الممكن أن تساهم في تطبيقها مستقبلا.

الأهداف: تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى الخوض في مختلف الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالمرفق العام الإلكتروني والوقوف على مختلف التحديات القانونية التي تواجه اعتماده من خلال رصدنا لمرفق العدالة الإلكتروني على اعتبار أنه الأنموذج الأمثل للدراسة كونه يشهد تقدما ملحوظا نحو العصرية .

الإشكالية: إن فكرة تفعيل مرفقة العدالة الإلكتروني وإن كان يحمل في طياته جوانب ايجابية لا حصر لها إلا أن الأمر ليس بهذه المثالية فمن الناحية العملية تثير مسألة المرفق العام عدة إشكالات قانونية تتركز أساسا حول إشكالية إثبات التصرفات القانونية الواقعة بين الإدارة والأفراد كما يطرح الموضوع عدة مخاوف تتعلق أساسا بالتشكيك في قصور المنظومة القانونية الفتية المؤطرة لهذا الجانب والتي قد لا تمس بمختلف جوانبه الأمر الذي يثير معه

الإشكالية التالية: ما مدى فعالية تكييف النصوص القانونية الجزائرية لرقمية مرفق العدالة بشكل يجعله يستجيب لمتطلبات الخدمة العمومية الالكترونية في إطار العصرية، على السير العادي للعمل القضائي؟

وتنتفع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الإشكالات القانونية المثارة بشأن تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في المرفق العام -ما مظاهر الرقمنة التي شهدتها قطاع العدالة في الجزائر.
- إلى أي مدى ساهمت الجائحة كوفيد -19 في تسريع عملية الرقمنة على مستوى قطاع العدالة في الجزائر.

للإجابة عن الإشكالية أعلاه اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، القائم على دراسة الموضوع ووصف طبيعته، والعلاقة بين متغيراتها، بالتطرق إلى جهود الدولة الجزائرية في عصرية قطاع العدالة للوصول إلى التسيير الالكتروني بفضل تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية للقطاع لأداء الخدمة العمومية الكترونيا وتحسين خدمات مرفق القضاء السيادي، والعمل القضائي استجابة لمتطلبات التطور الرقمي وقبل ذلك كان لزاما علينا الخوض أولا في التأصيل المفاهيمي للمرفق العام الإلكتروني وحتى يتسنى لنا ذلك ارتأينا اعتماد الخطة التالية:

- الفصل الأول : ماهية المرفق العام الإلكتروني
- المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول المرفق العام الإلكتروني
- المبحث الثاني:التحديات القانونية التي تواجه المرفق العام الإلكتروني
- الفصل الثاني: واقع عصرية مرفق العدالة في الجزائر
- المبحث الأول : عصرية قطاع العدالة:المفهوم والمتطلبات
- المبحث الثاني: مظاهر عصرية مرفق العدالة.

**الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني**  
**المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المرفق العام الإلكتروني**  
**المبحث الثاني: التحديات القانونية التي تواجه المرفق العام الإلكتروني**

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

يعتبر المرفق العام من المفاهيم التي شغلت اهتمام المفكرين والباحثين نظرا لارتباطه بالقطاعات الاستراتيجية التابعة للدولة، خاصة وأنه يمثل المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة باعتباره يسعى لتحقيق وإشباع الحاجات الهامة والأساسية لأفراد المجتمع. فالمرفق العام يشكل مرآة الدولة لأنه يرتبط بشكل عام بنشاطات ذات علاقة بسيادة الدولة ودوره الأساسي هو توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين تحقيقا للأمن والاستقرار. وقد ارتبط تطور المرفق العام في الجزائر بتطورات عديدة منها تطور دور الدولة وتطور وظائفها وفي نفس الوقت بتطور حاجات الأفراد، كما تأثر المرفق العام كذلك بطبيعة السياق الذي يعيش فيه ويتفاعل معه.

ولعل من أهم التطورات التي نعيشها اليوم هو انتشار التكنولوجيات الحديثة للاتصال مما أدى لظهور ما يعرف بالإدارة الإلكترونية الذي يعتبر مصطلح حديث النشأة و الذي يسعى لزيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين ومختلف المؤسسات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تحقيق الجودة الشاملة بمفهومها الحديث.

ويشكل إمتزاج فكرة الإدارة الإلكترونية بالمرفق العام بروز ما يعرف ب"المرفق العام الإلكتروني"

وهو الصورة الحديثة للمرفق العام الكلاسيكي، الذي طرأت عليه عدة تحولات سواء المتعلقة بمفهومه العام ومبادئه الضابطة، أو تلك المتعلقة بالإشكالات القانونية المثارة بشأن إعماده؛ وبناءا عليه ارتأينا من خلال هذا الفصل النظر في الإطار المفاهيمي للمرفق العام الإلكتروني وتحديات إعماده.

### المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المرفق العام لإلكتروني

يعتبر المرفق العام من المفاهيم التي أثارت الكثير من الجدل بسبب اختلاف آراء الباحثين والمختصين في هذا المجال، نتيجة تطور مظاهر وأشكال المرفق بسبب تطور المجتمعات واختلاف السياقات التي نشأت فيها، مما جعل مفهوم المرفق العام موضع جدل وخلاف بين المفكرين والباحثين بسبب غموض المفهوم في ظل غياب تعريف تشريعي أو قضائي للمرفق العام بسبب ارتباط هذا الأخير بالبيئة القابلة للتطور والتغيير مما يؤثر على مفهوم المرفق العام خصوصا إذا ما اقترن بالإدارة الإلكترونية.

**المطلب الأول: تأثير الإدارة الإلكترونية على المفهوم الكلاسيكي للمرفق العام فكرة المرفق**  
ان مزج المرافق العمومية بالإدارة الإلكترونية أضحت ضرورة من ضرورات العصر نظرا للدور الكبير لهذه التكنولوجيا في تحسين خدمات المرافق المختلفة، خاصة وأنها تمثل آلية من الآليات التي يمكن أن يعول عليها في تطوير الخدمات التي تقدمها باعتبارها خدمات عمومية.

### الفرع الأول: المفهوم الكلاسيكي للمرفق العام

يعتبر المرفق العام من المفاهيم التي أثارت الكثير من الجدل بسبب اختلاف آراء الباحثين والمختصين في هذا المجال، نتيجة تطور مظاهر وأشكال المرفق بسبب تطور المجتمعات واختلاف السياقات التي نشأت فيها، مما جعل مفهوم المرفق العام موضع جدل وخلاف بين المفكرين والباحثين بسبب غموض المفهوم في ظل غياب تعريف تشريعي أو قضائي للمرفق العام بسبب ارتباط هذا الأخير بالبيئة القابلة للتطور والتغيير مما يؤثر على مفهوم المرفق العام.

ومن بين التعاريف الكلاسيكية المقدمة في هذا المجال هناك تعاريف ركزت على المعيار العضوي وأخرى ركزت على المعيار الوظيفي في حين فضلت تعاريف أخرى المزج بين المعيارين، وسنحاول توضيح ذلك من خلال ما يلي:

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

أولاً-المعنى العضوي أو الشكلي: يقصد بالمرفق العام وفقا لهذا المعيار كل منظمة عامة تنشئها الدولة وتخضع لإدارتها قصد تحقيق حاجات الجمهور، من هنا يمكن اعتبار كل من مرفق القضاء والامن والدفاع وغيرها مرافق عامة كونها منظمات أنشأت من أجل تقديم خدمة عامة للجمهور<sup>1</sup>. وأنه أيضا منظمة عامة تباشر قدرا معيناً من السلطات والاختصاصات التي تكفل وتضمن إشباع حاجة جماعية على نحو منظم ومطرد، كما يشترط في اعتبار نشاط معين مرفقا عاما أن يتولاه شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة للأفراد، فالمرفق العام وفقا لهذا المعيار يتمثل في كل منظمة عامة أوجدتها الدولة وتخضع لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الصالح العام و أداء خدمة المواطن<sup>2</sup>. فالمعنى العضوي يركز على الجهاز الإداري أو المنظمة في حد ذاتها باعتبارها ترتبط بالإدارة العامة وتسعى لتقديم خدمات للعامة .

ثانياً-المعنى الوظيفي أو الموضوعي أو المادي: يقصد بالمرفق العام وفقا لهذا المعيار "ذلك النشاط أو الوظيفة أو الخدمة التي تلبي حاجات عامة للمواطنين مثل التعليم العام و الرعاية الصحية بغض النظر عن الهيئة أو الجهة المنظمة للنشاط والقائمة به"<sup>3</sup>. فأنصار هذا المعيار يركزون على عنصر النشاط نفسه وما ينطوي عليه من نفع عام وإشباع حاجة عامة بغض النظر على طبيعة المؤسسة التي تقوم بالنشاط وفيما إذا كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص على أن يخضع النشاط المرفقي لإشراف السلطة العامة وهيمنتها. من أهم التعاريف في هذا المجال يمكن ذكر تعريف leon Duguít "ان المرفق العام يمثل أي نشاط أو مهام يقوم به الحكام من أجل تحقيق التضامن

<sup>1</sup> منصور شاب توما، القانون الإداري، ط1، جامعة بغداد، 1980، ص 194.

<sup>2</sup> حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، المرافق العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 45.

<sup>3</sup> محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار النشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2004، ص 206.



## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

الاجتماعي، الذي لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال تدخل السلطة الحاكمة"<sup>1</sup>. فالمرفق العام وفقا لهذا المعيار يتمثل في ذلك النشاط الذي تقوم به الإدارة العامة سعيا لتحقيق الصالح العام وتوطيد التضامن الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع.

**ثالثا-دمج المعيارين العضوي والوظيفي:** لعل ما يميز هذا الاتجاه انها يسعى لدمج الاتجاهين السابقين منطلقا من فكرة ان كل من النشاط والمؤسسة مهمين عند الحديث عن المرفق العام ولا يمكن الفصل بينهما فكل واحد يكمل الاخر ويمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة، لأن كل من النشاط والمؤسسة اذا كانتا تهدف لتحقيق الصالح العام فهي تحمل خصائص المرفق العام.

على هذا الأساس استعمل مفهوم المرفق العام ليس للدلالة على النشاط فقط وانما حتى للدلالة على الهيئة التي تتولى ادارته، فالمرفق يتضمن المعنى العضوي والوظيفي معا، غير ان المعنى الوظيفي أكثر ترجيحا عن المعنى العضوي لا سيما وأن الفقه والقضاء يستعملان بصورة متكررة عبارة: مهمة المرفق العام. انطلاقا من ذلك فان المرفق العام يهدف لإشباع الحاجيات العامة للأفراد عن طريق أداء خدمات تأخذ أشكالا متنوعة يمكن أن تكون خدماتية كخدمات البريد والمواصلات أو تربية<sup>2</sup>. مع الإشارة الى أن مفهوم المرفق تطور بتطور المجتمعات وظهرت أنواع مختلفة من المرافق لم تكون معروفة في القديم نتيجة تطور وتنوع مؤسسات الدولة مما انعكس على تطور مفهوم المرفق العام. من أهم التعاريف في هذا المجال يمكن ذكر ما يلي :

- "المرفق العام هو النشاط الذي يهدف لتلبية حاجة من المصلحة العامة، وعند البحث عن هل النشاط يحقق المصلحة العامة؟ نلاحظ أن المهام التي يزود بها الأشخاص المعنويون

<sup>1</sup>-Gilles Guglielmi , **Une introduction au droit du service public**, collection Exhumation epuise, PARIS, 1994, p 6 .

<sup>2</sup>-معمر حميس، الاطار التاريخي و المفاهيمي للمرفق العام، جامعة خميس مليانة، مداخلة للمشاركة في ملتقى دولي تحت عنوان: المرفق العمومي في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة المواطن يومي، 22، 23 أبريل 2015. ص 6.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

من القانون العام هي مصلحة عامة وتطابق المعيار المادي مع المعيار الشكلي مما يؤدي الى اليقين بأننا أمام المرفق العام"<sup>1</sup>.

- "المرفق العام نشاط ذو مصلحة عامة تؤمنه جماعة عامة". فهذه التعاريف بشكل عام جمعت بين المصلحة العامة من جهة و الشخص العام المسؤول عن تأمين هذه المصلحة من جهة أخرى. إلا أن هذه الفكرة تطورت وتطور معها تعريف المرفق العام حيث أبص المرفق يرتبط بالمصلحة العامة ولكن يمكن تأمينها إما من طرف الشخص العام أو شخص من القانون الخاص<sup>2</sup>، من اهم التعاريف في هذا المجال:

- "تكون أمام وجود لمرفق عام عند وجود لمهمة ذات مصلحة عامة محققة من قبل شخص عام أو عند وجود لمهمة ذات مصلحة وكلت لشخص خاص مع منحه لهذه الغاية لامتيازات وخضوعه أيضا لواجبات".

-المرفق العام نشاط يحقق المصلحة العامة يرتبط بشخص عام، يخضع لنظام قانوني غير مألوف في القانون العادي المطبق على الأفراد". فالمرفق العام بشكل عام قائم على مجموعة من العناصر :

أ-العنصر الوظيفي: أي التركيز على النشاط بغية تحقيق المصلحة العامة.

ب-العنصر العضوي: أي الارتباط بشخص عام.

ج-العنصر المادي: وذلك بالخضوع لنظام قانوني غير مألوف.

وبذلك يمكن القول أن المرفق العام في مفهومه الكلاسيكي يعد ذلك المرفق النشاط الذي يراد من خلاله تحقيق مصلحة عامة يقوم به شخص عام بطريقة مباشرة أو عن طريق الأشخاص الخاصة مقابل تحصيل الإتاوات<sup>3</sup>. ومن اهم التعاريف الجامعة يمكن ذكر تعريف

<sup>1</sup> -نادية ضريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية، حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2011-2012، ص 19.

<sup>2</sup> - نادية ضريفي، نفس المرجع السابق، ص 20.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص 22-23.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

عبد الصمد عبد رب الذي قال: "ان المرفق العام هو كل نشاط تقوم به الإدارة العامة أو تعهد به لأحد الأفراد ليتولى إدارته تحت إشرافها ورقابتها بقصد إشباع حاجة عامة للجمهور بشكل منتظم."<sup>1</sup>

فالمرفق العام يرتبط بشكل عام بالنشاط الممارس بهدف تحقيق المصلحة العامة وفي نفس الوقت يرتبط من جهة أخرى بالهيئة التي تتكفل بإدارة المرفق العام فكلاهما يكملان بعضهما البعض، ولكن يبقى أن النشاط أكثر وزنا وتأثيرا من الهيئة لأن وجود هيئة بدون نشاط لا قيمة لها.

### الفرع الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وكان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الإلكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والمرفق العام الإلكتروني، حيث عرفت الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام الوسائل، والتقنيات الإلكترونية بكل ماتقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلام.<sup>2</sup>

عرفها البعض بأنها: "منظومة الكترونية متكاملة تهدف الي تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف".<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> -عبد رب عبد الصمد، مبادئ القانون الإداري الجزائري والتنظيمات المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة، ص 119.

<sup>2</sup> عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 13.

<sup>3</sup> كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أطروحة لنيل متطلبات الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008، ص 30.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

وقد عرف الباحث سعيد بن معلا العمري انطلاقا مما تضمنه تطبيقات الإدارة الإلكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية توجهت تعريفات للإدارة الإلكترونية حاولت ربطها بالخدمة العامة المتعلقة، بأن الإدارة الإلكترونية تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، و يصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، و تعزيز دوره في المشاركة و الرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن و الدولة.

في حين ركزت دراسات أخرى على محاولة تبين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات، و تقريب المسافات، فعرفت الإدارة الإلكترونية بأنها "انجاز المعاملات الإدارية، و تقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملات، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات. أما الدكتور سعد غالب إبراهيم فيقدم تعريف للإدارة الإلكترونية، انطلاقا من محاولة التمييز بينها و بين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الإلكترونية، و الأعمال الإلكترونية، و يعرف الإدارة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة" هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال، و الحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العامة أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة<sup>1</sup>.

في حين عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف البنك الدولي بأنها مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها

<sup>1</sup>عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016 ص 72.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

المواطنين، والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المجتمع المدني<sup>1</sup>.

ومنه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن انطلاقاً من التغيير الحاصل في مفاهيم الإدارة العامة، ومضامين الخدمة العامة، كمحصلة للتحويل في عمل الأجهزة و المؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي إلى شكل يركز أساساً على تقنيات الأنترنت، والأنترنت، والبرمجيات، لتلبية حاجيات المواطنين بشكل يزيد من رضا الأفراد على عمل الحكومات.

### الفرع الثالث: مفهوم المرفق العام الإلكتروني

المرفق العام الإلكتروني هو مفهوم حديث يشير إلى مشروع حكومي يهدف إلى تقديم الخدمات إلى المواطنين عبر وسائط إلكترونية و بصورة مستمرة من أجل تحقيق الصالح العام، يقدم خدماته عبر مواقع حكومية إلكترونية على مدار ساعات اليوم وأيام الأسبوع ويمكن الوصول إلى هذه المواقع من أي مكان ولا حاجة إطلاقاً إلى التنقل أو التقيد بساعات الدوام الرسمي للموظفين العموميين.

وعموماً لا يوجد فرق بين المرفق العام التقليدي والمرفق العام الإلكتروني من ناحية الهدف وهو تلبية احتياجات الجمهور وتحقيق المصلحة العامة، إلا أن الفروقات الممكن الحديث عنها تكمن ابتداءً في الوسيلة المستعملة في تقديم الخدمة العمومية، فالأولى تتم بصفة مباشرة بين الموظفين والجمهور عند تنقل أحدهما إلى الآخر، بينما تتم الثانية بصفة غير مباشرة عن طريق بوابة حكومية إلكترونية، إضافة إلى بعض الفروقات الأخرى كتوقيت العمل وغيرها.

<sup>1</sup>حازم صلاح الدين عبد الله، تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الأنترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 59.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

ويمكن بالاعتماد على مفهوم الادارة الإلكترونية استقاء تعريف للمرفق العام الإلكتروني ويمكن القول بأنه "اطار عام ومنظومة تقنية متكاملة تختلف عن الممارسات التقليدية للإدارة العادية إذ أنها تشمل تحولا كبيرا في العمل يشمل الأنشطة الحياتية في الدول من بشرية واجتماعية واقتصادية ونتاجية للتطوير الداخلي لها ويهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الادارة التقليدية أصلا"<sup>1</sup> ويمكن القول أيضا بأنه "استخدام التكنولوجيات حديثة من انترنت وهواتف محمولة، وأجهزة فاكس، وأنظمة مراقبة، وأجهزة تتبع وأجهزة راديو وتليفزيون لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين والشركات الخاصة".<sup>2</sup>

وبناء عليه يعتبر المرفق العام الإلكتروني المتمثل في الإدارة الإلكترونية في شقها المادي أحد أهم أهداف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ميدان المعلومات والاتصالات حيث يقوم على عناصر رئيسية عدة تتمثل في:

1. إدارة بلا أوراق: حيث إنها تستخدم أنظمة الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة الإلكترونية.

2. إدارة بلا مكان: وهي تعتمد في الأساس على الهاتف المحمول والهاتف الدولي الجديد والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.

3. إدارة بلا زمان: حيث تعمل و تستمر 24 ساعة متواصلة و بالتالي فان فكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الإلكتروني الرقمي الجديد

---

<sup>1</sup> عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية، دراسة تطبيقية على الادارة العامة للمرور بدولة الكويت ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص51

<sup>2</sup> Richard Heeks: Article: "e- government for Development information Exchange "project is coordinated by the university of Manchester's institute for Development policy and management the project initially funded and managed by the commonwealth telecommunications organization as part of the UK Developments "Building Digital opportunities "program, 19october 2008, Available at: [http:// www.en.wikibooks.org.pdf](http://www.en.wikibooks.org.pdf).

فنحن ننام وشعوب أخرى تستيقظ وتوفر تقنيات الانترنت والتي بدورها تجعل العمل متاحا ومتوفرا على مدار 24 ساعة في اليوم سواء في أماكن العمل أو المنزل أو في أي مكان.

**4. إدارة بلا تنظيمات جامدة:** لأنها بالأساس تعمل من خلال المؤسسات الشبكية المؤسسات الذكية والتي تعتمد على عمال وموظفي المعرفة وعلى صناعة المعرفة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الضابطة للمرفق العام

ان عملية التحول الى الحكومة الإلكترونية ترك أثره على المرفق العام بشكل مباشر أو غير مباشر ويزداد هذا الأثر يوما بعد يوم نتيجة للتطور التكنولوجي واستحداث وسائل الكترونية جديدة في العمل الإداري من أجل تأدية الخدمات العمومية بأسلوب حديث. ومن بين الآثار التي ظهرت نتيجة هذا التحول، الآثار التي مست المبادئ الأساسية التي تدير وفقا لها

### الفرع الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة:

الذي يعد امتداد لمبدأ مساواة الأفراد أمام القانون الذي يعد حق من حقوق الإنسان، ويقتضي وجوب معاملة المرفق لكل المنتفعين معاملة واحدة دون تفضيل البعض على البعض أو التمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو الحالة المالية أو غيرها، لان المرافق يتم إحداثها بأموال عامة بغرض أداء خدمات عامة وهذا ما تجسده الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة فتؤدي خدماتها لمنتفعين دون احتكاك بهم، وهذا أكبر عامل من عوامل الإصلاح الإداري، الذي يقضي على كثير من مظاهر الفساد مثل الرشوة والمحسوبية.

ومن ناحية أخرى فإن استخدام هذا النظام يساعد على التخلص والقضاء على حالات المحاباة والوساطة في تقديم الخدمات، والتي كانت تميز بين الأفراد وفقا لمدى علاقتهم بالقيادات الإدارية. وتتحقق المساواة بأن تؤدي إدارة المرفق العام خدماته الكل من يطلبها

<sup>1</sup> صدام الخماسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 79.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

من الجمهور، أي الذين تتوفر فيه الشروط اللازمة قانونا، دون تمييز بينهم علي أساس العرق أو اللون أو الجنس..<sup>1</sup>

ولا يكون مبالغا إذا قيل أن الإخلال بهذا المبدأ في نظام الادارة الالكترونية يكون مستبعدا نهائيا، مما سيني فكرة اتمييز بين المواطنين، بالإضافة لتلاشي فكرة الانحراف باستعمال السلطة، وبالتالي فان تطبيق نظام الإدارة الالكترونية يؤكد هذا المبدأ بصفة تكون شبه مطلقة، ويظهر هذا جليا من خلال أن المتعاملين مع المرفق الالكتروني يستفيدون من خدماته بشفافية تامة، كون التعامل يكون مرئيا للجميع، وكون مقدم الخدمة نظام معلوماتي لا يعامل المواطنين علي أساس الجنس أو البشرة أو القيمة الاجتماعية... الخ، بل العكس تماما فالكل يكون في مركز قانوني متساو.

### الفرع الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد

يعني هذا المبدأ استمرار المرافق العامة في أداء أعمالها بصورة منتظمة لإشباع الحاجات العامة للأفراد، وذلك لكونها تقوم بأداء خدمات أساسية لهؤلاء الأفراد يتوقف عليها إلى حد كبير تنظيم شؤون حياتهم، ومن ثم فإن تعطل هذه المرافق يؤدي إلى إخلال واضطراب في حياة المواطنين

فالنظام الإلكتروني يساعد بشكل كبير كل الأفراد من خلال الدخول على الموقع الالكتروني لقضاء خدماتهم كما يساهم هذا النظام أيضا على التخفيف من حدة النتائج المترتبة على مخالفة مبدأ سير المرافق بانتظام واطراد، حتى ولو وقع إضراب من طرف الموظفين يمكن للشخص عن طريق الموقع الالكتروني الحصول على خدمة، كذلك يساعد الموظف في الرد على استفسارات المواطنين من خلال البريد الالكتروني، كما يمكن لطلاب الجامعات أن يسجلوا بإحدى الجامعات أو معرفة شروط التحاق بها عن طريق الدخول إلى موقعها.

<sup>1</sup> علاء الدين عشي، مدخل القانون الاداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص181.



ويمكن القول بأن هذا النظام يؤدي إلى التخلص من البيروقراطية في العمل، بما تشمله من بطء في الإجراءات وزيادة في الأعباء والتكاليف<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتطور والتكيف

إن السلطة أو الهيئة، أو الشخص المنوط به إدارة وتنظيم المرافق العمومية له صلاحية إدخال التغييرات وتطوير المرفق باستمرار، سواء من حيث أسلوب إدارته وتنظيمه أو طبيعة نشاطه، و ذلك بما يتلاءم ومتطلبات المجتمع المتغيرة باستمرار<sup>2</sup>.

ولعل الشيء الأكثر من ذلك انه يكون لزاما على أي مرفق مهما كانت طبيعته، لكي يستطيع تقديم خدماته على الوجه الأمثل أن يواكب التطورات والمستجدات الحديثة في المجتمع، ومنها استخدام تقنيات حديثة توسع نطاق الخدمة، وتتماشى مع ازدياد حاجات المواطنين، فالإدارة الإلكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ قابلية المرافق العامة للتغير والتكيف في وقتنا الحالي.

<sup>1</sup> أعمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري، الطبعة 03، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 238-239.

<sup>2</sup> علاء الدين عشي المرجع السابق، ص 179.

### المبحث الثاني: التحديات القانونية التي تواجه المرفق العام الإلكتروني

إن ظهور المرفق العام الإلكتروني ما هو إلا نتيجة للتطور والتجدد الدائمين والذي جاء نتيجة تطويع الوسائط الإلكترونية والمستجدات التكنولوجية من أجل تطوير الخدمات العمومية التي يقدمها المرفق العام وجعلها بما يناسب هذا العصر الذي أصبح يسمى العصر الرقمي وهذا المجتمع الذي أصبح يسمى مجتمع المعلومات، الأمر الذي أثار مرة أخرى مشكلات قانونية قديمة في حلة جديدة ومشكلات قانونية ظهرت فقط بظهور هذا النوع من المرافق العامة، والتي يمكن إجمالها فيما يأتي.

### المطلب الأول: إثبات تصرفات المرفق العام الإلكتروني

عند مزاوله النشاط المرفق فإنه ينبثق عنه تصرفات تؤديها إدارة المرفق تجاه الأفراد أو تصرفات يقوم بها الأفراد تجاه الإدارة بحيث يصبح لهذه التصرفات حجية تختلف بوجود الوسائل الإلكترونية في نشاط المرفق العام، وهذه الحجية نسبية تختلف من ناحية من يصدر هذه التصرفات سواء أكانت الإدارة هي من أصدرته أم الأفراد.

### الفرع الأول: حجية تصرفات الإدارة تجاه الأفراد في النشاط الإداري للمرفق العام الإلكتروني

تقوم حجية القرار الإداري للمرفق العام بشكل إلكتروني من خلال إعداد نماذج إلكترونية على الموقع الإلكتروني للمرفق العام كما في حالة التعيين لدى الوظائف الحكومية على سبيل المثال حيث تحدد المرافق العامة النماذج المطلوبة إلكترونياً لغايات تعيين جميع الوظائف المطلوبة وفق فئاتها ودرجاتها ووصفها الوظيفي والتخصص المناسب وأي مهارات وأي خبرات مطلوبة لإشغالها، ويتم إجراء الامتحانات التنافسية على الموقع الإلكتروني للمرفق العام المراد إشغال الوظيفة به وفق تعليمات اختيار وتعيين الموظفين.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

هذا ويصدر مجلس الخدمة المدنية بناء على ذلك بتسيب الديوان تعليمات اختيار وتعيين الموظفين على الموقع الإلكتروني الخاص بالمرفق العام وتتم مراجعتها بشكل دوري ويجوز تعديل هذه التعليمات كلما دعت الحاجة لذلك.<sup>1</sup>

ويقدم طلب التعيين لدى ديوان الخدمة المدنية وفقاً لتعليمات اختيار وتعيين الموظفين على النموذج الإلكتروني المذكور سلفاً، وعلى طالب التعيين أن يدرج في طلبه عن طريق الموقع الإلكتروني جميع البيانات المطلوبة بموجبه ويعزز الطلب بنسخ إلكترونية من الوثائق المثبتة لتلك البيانات وأن يقدم طالب التعيين عند التسيب بتعيينه جميع الوثائق اللازمة لتلك البيانات إلكترونياً مصدقة حسب الأصول حتى يصدر القرار الإداري وفق حجية ثابتة على الطرفين.

أما عن صدور القرار ونشره حسب هذا المثال فيقوم المرفق العام بنشر قراره بالتعيين على موقعه الإلكتروني بتعيين مقدم الطلب الذي توافرت به الشروط بموجب التعليمات المحددة وتعين إدارة على الموقع الإلكتروني الخاص بها يوماً محدداً لنشر وإعلان الأسماء التي توافرت فيها الشروط لتعيينها في منصب الوظيفة العامة الشاعرة التي تم التقدم إليها ليتنبه مقدم الطلب الذي تم قبوله لإشغال الوظيفة لكي لا يتأخر عن الموعد ويفقد حقه بالتعيين لأن ذلك من شأنه أن يقيم الحجة على مقدم الطلب.

وتسري هذه الحالة بنفس الصيغة على تعديل أي مركز قانوني قائم أو إلغاءه بحيث يلتزم من ثم المساس بمركزه القانوني بوقت إصدار القرار واستلامه على بريده الإلكتروني الخاص من حيث إمكانية طعنه للقرار أو تقديم اعتراض والتنظلم عليه حتى لا يصبح حجه بمواجهته،

<sup>1</sup> صدام الخماسية، المرجع السابق، ص 81.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

وينطبق هذا المثال على كافة القرارات الإدارية من نقل للموظفين أو إصدار قرارات الإستملاك أو قرارات منح التراخيص وبنفس الصيغة.<sup>1</sup>

ويستنتج الباحث أنه لكي يكون القرار التأديبي بالوسائل الإلكترونية الصادر بحق الموظف العام قرار ذو حجية فإنه لا بد أن يتاح للموظف بالرد على التساؤلات الموجهة له أثناء التحقيق عن طريق أحد برامج الحاسب التقني التي تيسر له الكتابة الإلكترونية بدرجة عالية من التقنية حيث أنه قد لا يتصور عدم حضور الموظف أثناء التحقيق على مخالفة مسلكية تتطلب عقوبة تأديبية مباشرة لأنه دون ضمان سماع أقواله وتسجيلها في محضر وتمكينه من الإطلاع على أقواله الواردة في المحضر فإنه لا حجية للقرار ومن المبادئ العامة في ضمانات الموظف العام للتأديب أن تسمع أقواله وأن تكتب في المحضر ولذلك أنت هذه الوسائل الإلكترونية لكي تمنح الموظف العام ضمانة حق الدفاع لدى سماعه القرار التأديبي حتى ولو لم يكن موجوداً بشكل مباشر ومادي محسوس.

**الفرع الثاني: حجية تصرفات الأفراد تجاه الإدارة في النشاط الإداري للمرفق العام الإلكتروني**

يصدر من الأفراد سواء أكانوا من الجمهور أم من موظفي المرفق العام عند مزاولتهم النشاط المرفقي أو عند طلبهم للخدمة تجاه الإدارة وباستخدام الوسائل الإلكترونية عدة تصرفات معوجودة حجية لإثبات كل تصرف ناتج عن ذلك.

**أولاً: حجية التوقيع الإلكتروني:**

وكما تم تعريف التوقيع الإلكتروني أعلاه بأنه "ما يحرر على مستند إلكتروني ويكون باتخاذ أشكال معينة كحروف أو رموز أو دلالات تميز شخص من حررها عن غيره، الغاية منها

<sup>1</sup> الشطناوي، علي خطار، دراسات في الوظيفة العامة، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2011، ص 65 كذلك راجع الفصل التاسع من نظام الخدمة المدنية رقم 82 لسنة 2013 وتعديلاته.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

أن تكون دليل كامل في وجود أو عدم وجود الموظف العام في وظيفته أو لاستلام المنتفع للخدمة لإثبات القرارات المتخذة في النشاط المرفق".

حتى يتمتع التوقيع الإلكتروني بحجية في الإثبات لا بد أن يستوفي الشروط التي تمنحه الحجية القانونية في الإثبات والتي يؤدي عدم توافرها إلى عدم تحقق وصف التوقيع الإلكتروني وذلك من خلال تحديد هوية الموقع والتأكد من صحة التوقيع وصلاحيته للاحتجاج به قانوناً كونه يعبر عن إرادة الأطراف بالتصرف.

ولكي يتمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية المطلوبة حسب ما ورد في المادة أعلاه فإنه يجب توافر عدة شروط لذلك، ومنها ما يأتي:

- ارتباط التوقيع الإلكتروني بشخص الموقع
- حجية التوقيع الإلكتروني الموثق
- عبء إثبات صحة التوقيع الإلكتروني وموثوقيته

### ثانياً: الدفع الإلكتروني

يعد الدفع الإلكتروني أحد الطرق التي يوفي بها الأفراد التزاماتهم تجاه المرافق العامة، ولهذا الدفع حجية يكتسبها الأفراد في مواجهة إدارة المرفق لإثبات قيامهم بالدفع لقاء الخدمة التي يؤديها المرفق إذا كان الأفراد من الجمهور المنتفع بخدمات المرفق أو قيام موظفي المرفق بتسديد التزامات المرفق العام باستخدام الأسلوب الإلكتروني في الدفع.<sup>1</sup>

هذا ويقصد بالدفع الإلكتروني كأسلوب لحجية الأفراد تجاه إدارة المرفق بأنه أداة وفاء مالية لقاء الخدمات التي يقدمها المرفق أو أداة لسداد حاجيات المرفق بطريقة إلكترونية ويكون ذلك من خلال استخدام بطاقة وفاء ائتمانية تعمل وفق أنظمة تقنية معينة تحتوي على نقود إلكترونية تغطي التزام الأفراد تجاه المرفق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الطائي محمد عبده، التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، عمان، 2010، ص 178.

<sup>2</sup> المناعسة، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 175.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

وقد تمارس آلية الدفع الإلكتروني عن بعد باستخدام الإنترنت، فالجمهور المنتفع بالخدمة يمكن أن يؤدي ويسدد المبالغ المطلوبة منه عن طريق هذه النقود الإلكترونية وبكل الأوقات وتمارس باستخدام بطاقة ائتمانية خاصة يدخل فيها الشخص رقماً معيناً اعتمده الإدارة لتسديد ما عليه من التزامات تجاه المرفق العام.

لا يمكن لأي مرفق عام إلكتروني أن يكتسب النجاح المطلوب ما لم يكن مقروناً بنظام دفع إلكتروني موثوق ومقبول من الناحية القانونية كوسيلة دفع تتمتع بخصائص عديدة أهمها الأمان والموثوقية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الاشكالات القانونية للمرافق العامة الإلكترونية

بظهور فكرة المرفق العام خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت العديد من الاشكالات القانونية المتعلقة بالمرفق العام بشقيه العضوي والوظيفي كإشكالية تقسيم المرافق العامة، وإشكالية اعتبار المرافق الاقتصادية للدولة كمرافق عامة من عدمها وغيرها من الاشكالات القانونية التي كانت ولا تزال محل فني كبير، وهذا راجع لحدثة مفهوم المرفق العام من جهة وكذا نظراً لتطوره المستمر وما ظهر المرفق العام الإلكتروني الا نتيجة لهذا التطور والتجدد الدائمين والذي جاء نتيجة تطويع الوسائط الإلكترونية والمستجدات التكنولوجية من أجل تطوير الخدمات العمومية التي يقدمها المرفق العام وجعلها بما يناسب هذا العصر الذي أصبح يسمى العصر الرقمي وهذا المجتمع الذي أصبح يسعى مجتمع المعلومات، الأمر الذي أثار مرة أخرى مشكلات قانونية قديمة في حلة جديدة ومشكلات قانونية ظهرت فقط بظهور هذا النوع من المرافق العامة ، فظهرت إشكالية انشاء والغاء المرافق العامة الإلكترونية (فرع أول) وإشكالية الوظيفة العامة (فرع ثاني) .

<sup>1</sup>سفر احمد، انظمة الدفع الالكترونية، بيروت، منشور الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، ص22.

### الفرع الأول: اشكالية انشاء والغاء المرافق العامة الإلكترونية

كانت فيما سبق القاعدة العامة تقتضي إنشاء المرافق العامة من قبل السلطة التشريعية، وهذا راجع لكون المرفق العام يؤدي الى الحد من الحريات الفردية بمناسبة فرضه لامتيازات السلطة العامة، وهذا ما كان سائدا لدى المشرع الدستوري الفرنسي قبل الجمهورية الخامسة، لكنه سرعان ما أثبتت هذه القاعدة عدم نجاعتها وهو ما تداركه هذا الأخير في الدستور الجديد للجمهورية الخامسة أين فوض بعضا من صلاحيات انشاء المرافق العامة للسلطة التنفيذية.

ويتطور المرفق العام بدخول نظام الحكومة الإلكترونية والتي مهدت لظهور ما يسمى مرفق العام الإلكتروني وفي ظل عدم مواكبة القوانين الحالية لهذا التطور ظهرت اشكالية انشاء والغاء المرافق العامة والتي يقودنا الحديث حولها الى التمييز بين نوعين من المرافق هما المرافق العامة الوطنية (أولا) والمرافق العامة المحلية (ثانيا).

### أولا: المرافق العامة الوطنية

مرت عملية انشاء المرافق العامة الوطنية بعدة مراحل تراوحت بين أشائها بقانون كالبنك الوطني وبإنشائها بنص تنظيمي كالهئية الوطنية للقوى العاملة، ومع صدور قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات 16 نوفمبر 1971 فقد ميز بين المرفق ذو الاهمية الوطنية والمرفق ذو الاهمية الاقليمية، فاذا كان المرفق العام ذو أهمية وطنية بالغة ويعود بالنفع على الصالح العام فان المؤسسة التشريعية هي التي لها صلاحية انشائه بقانون أما اذا كان هذا المرفق يهدف الى تحقيق مصلحة محلية أو يمس فقط اقليم معين فالسلطة التنفيذية هي التي لها صلاحية انشائه بنص تنظيمي<sup>1</sup>، في حين جعل دستور 1976 ودستور 1989 عملية انشاء المرافق العام الوطنية في يد رئيس الجمهورية أي بمرسوم رئاسي، في حين جعل

<sup>1</sup> عقبة بلحيل، النظام القانوني للمرافق العامة (دراسة مقارنة)، مجلة المنتدى القانوني، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2013، ص 252.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

دستور 1996 بطبيعة الحال انشاء المرافق العامة الوطنية في الجزائر من اختصاص السلطة التنفيذية بموجب مراسيم رئاسية أو تنفيذية ماعدا انشاء فئات المؤسسات الذي يرجع الى السلطة التشريعية وهو ما نصت عليه الفقرة 29 من المادة 122 من هذا الدستور وهو ما نجده تقريبا في فرنسا وفي القانون المقارن وهو الأمر الذي يضمن السرعة والمرونة في انشاء المرافق العامة لتحقيق المصلحة العامة.

### ثانيا: المرافق العامة المحلية

يعطي قانون البلدية 10-11 وقانون الولاية لسنة 07-12 لمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي الاختصاص لإحداث وتنظيم المرافق العمومية لاسيما في مجالات النقل العمومي والنظافة والأسواق وغيرها<sup>1</sup>، حيث نص قانون البلدية في مادته 149 على ما يلي: "مع مراعاة الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال، تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف الى تلبية حاجات مواطنيها وادارة أملاكها، وبهذه الصفة فهي تحدث إضافة إلى المصالح الإدارية العامة مصالح عمومية تقنية قصد التكفل على وجه الخصوص بما يلي: التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة، النفايات المنزلية والفضلات الأخرى، صيانة الطرقات وإشارات المرور، الانارة العمومية، الأسواق المغطاة والموازنة العمومية، الحظائر ومساحات التوقف، المذابح البلدية، النقل الجماعي".

كما أن القانون 10-11 وبموجب المادة 154 منه اشترط فقط انشاء مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري دون غيرها.<sup>2</sup>

في حين نجد أن قانون الولاية 07-12 قد نص من خلال المادة 141 منه على مجال انشاء المرافق العمومية والتي حصرها في الطرق والشبكات المختلفة، مساعدة ورعاية

<sup>1</sup>راجع في ذلك: بعلي محمد الصغير، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق ص 217.

<sup>2</sup>انظر: عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص243.



## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

الطفولة والاشخاص المسنين أو الذين يعانون من اعاقة أو أمراض مزمنة، النقل العمومي، النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة، المساحات الخضراء.

فيما تنص المادة 146 من القانون 07-12 على امكانية انشاء مؤسسات عمومية ولائية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي قد تكون ذات طابع إداري أو طابع صناعي وتجاري وهذا حسب المادة 147 من القانون نفسه.

ومن كل ما سبق نستنتج أن انشاء والغاء المرافق العمومية الإلكترونية هو رهين قوانين قديمة بالنسبة للحكومة الإلكترونية ولا توجد قوانين خاصة تجيز انشاء هذه المرافق التي من شأنها تقديم خدمات عامة الكترونية فيما عدا بعض التعليمات التي تشدد على ضرورة انشاء مواقع الكترونية للهيئات العمومية لا تعدو هذه المواقع ان تقدم بعض المعلومات غير المحينة في كثير من الأحيان.

وبالاستناد الى قانوني البلدية والولاية فمجال انشاء المرافق محدد على سبيل الحصر ولا يمكن الخروج عن نص القانون، وغالبية المرافق المسموح بإنشائها هي مرافق تستدعي التواجد المادي لا الافتراضي وتقديم خدمات مادية ملموسة لا خدمات الكترونية كالنظافة والنقل على سبيل المثال، لذلك فالمشرع الجزائري مدعو للنظر في تعديل هذه القوانين أو اصدار قوانين خاصة تسهل من انشاء مرافق عامة الكترونية بمناسبة اعتماده للحكومة الإلكترونية سواء كانت هذه المرافق ذات طابع وطني كما هو موجود حاليا كمواقع وزارة التربية أو مواقع مؤسسة بريد الجزائر أو مرافق عمومية ذات صبغة محلية تعطي حرية انشاءها أو الغائها للسلطات المحلية كمرافق التكوين والتعليم عن بعد أو المرافق الافتراضية التي تحمل طابع محلي أو حتى وطني ولا ضير من خضوع هذه العمليات لموافقة السلطة الوصائية.

### الفرع الثاني: اشكالية الوظيفة العامة

إن التحول نحو الحكومة الإلكترونية واستبدال الخدمات المقدمة في بعض المرافق العام بخدمات الكترونية كخدمات سحب الأموال واستخراج الوثائق الشخصية ودفع الرسوم وتسديد الفواتير وغيرها واختفاء بعض المرافق العمومية واستبدالها بأخرى الكترونية يسترعي حدوث تغييرات على مستوى الموظفين وبالتالي قانون الوظيفة العامة ككل حيث يصبح هذا القانون عاجز عن مسايرة الحكومة الإلكترونية لاسيما على مستوى مكان العمل (أولاً)، توقيت العمل (ثانياً) وشروط التوظيف (ثالثاً)<sup>1</sup>.

#### أولاً: مكان العمل

يستطيع الموظف أداء عمله من أي مكان خاصة إذا كان مكلف بمهمة معينة كصيانة الموقع الإلكتروني على سبيل المثال، ويمكن في الحكومة الإلكترونية الاستعانة بموظفين أو مهندسين من خارج الدولة مادام باستطاعتهم الولوج إلى الحكومة الإلكترونية وتأدية مهامهم من أي بلد في العالم ويسمى بالعمل على الشبكة أو العمل على الانترنت.

#### ثانياً: توقيت العمل

ممكن أن يخضع توقيت العمل في المكاتب التي تشرف على الحكومة الإلكترونية الى التوقيت العادي أو العمل بالمناوبة، لكن في حالة تقسيم العمل والتكليف بمهام كالرد على المتصلين أو كحماية المواقع يستطيع الموظف العمل خارج الأوقات الرسمية بل من الضروري ذلك مادامت الحكومة الإلكترونية تعمل على مدار 24 ساعة.

---

<sup>1</sup> يعرف المشرع الجزائري الموظف العمومي في قانون الوقاية من الفساد و مكافحته 2006، بأنه: " كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في إحدى المجالس الشعبية المحلية المنتخبة سواء كان معينا أو منتخبا دائما ... و يساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أية مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأس مالها أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية"، راجع المادة 02 فقرة ب، من أحكام القانون رقم 06 / 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بقانون الوقاية من الفساد و مكافحته ج ر، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

### ثالثا: شروط التوظيف

ربما من الضروري إعادة النظر في شروط التوظيف، فعند الحاجة موظفين أجانبا من ذوي الخبرة فمن غير الممكن أن تقف بعض الشروط عائقا أمام توظيفه، كما لا يمكن أن يقف السن أو الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية عائقا أمام اختيار الكفاءات الوطنية المناسبة. فصيغة التوظيف على سبيل المثال تطرح اشكالية قانونية كبيرة فالحكومة الإلكترونية بحاجة الى موظفين مؤهلين ودائمين، لكنها أيضا تحتاج في بعض الحالات الى موظفين لمدة محددة كالفترات الانتخابية أو احصاء السكان أو من أجل تطوير موقع الكتروني أو فتح وتسيير موقع الكتروني جديد وغيره، وهو ما يتنافى مع مفهوم الموظف لدى المشرع الجزائري والذي عرفه بموجب الأمر رقم 06/03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية<sup>1</sup> على أنه "يعتبر موظفا كل عون عين في وظيفة عمومية دائمة و رسم في رتبة في السلم الإداري" ويطبق هذا القانون الأساسي على الموظفين الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات والإدارات العمومية.<sup>2</sup>

ومن غير المعقول في كلتا الحالات الالتزام بإجراءات التوظيف وتعقيده السابقة كفترة التجريب والترسيم والترقية وغيرها "فالوظيفة العامة ليست حرفة كغيرها من الحرف، بل إنها قبل كل شيء وضع اجتماعي متميز، يظهر من خلال العلاقة القانونية الخاصة بين الخاضعين لها وهم الموظفون، والمتعاملين مع المرافق العامة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الأمر رقم 06/03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر، عدد 46، الصادرة بتاريخ: 16 جويلية 2006.

<sup>2</sup> راجع: المادة 02 من أحكام الفصل الأول بعنوان: مجال التطبيق، و المادة 04 من أحكام الفصل الثاني بعنوان: العلاقة القانونية الأساسية، الأمر رقم 06/03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية مرجع سابق، ص3.

<sup>3</sup> حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 2007، ص 78.

## الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

كذلك فإن التحول الى الحكومة الإلكترونية سيخلق مشاكل قانونية نتيجة اعادة هندسة الادارة والسلم الوظيفي والرئيس والمرؤوسين في اطار ما يسمى اليوم بهندسة الموارد البشرية وهو ما يجب مراعاته سواء بتعديل قانون الوظيفة العامة أو بسن قانون جديد خاص بالحكومة الإلكترونية وعلى العموم فإن المبدأ القائل "لا وجود نشاط إداري بدون موظف عام، ولا يوجد موظف عام من غير اختصاص في ممارسة النشاط الإداري"<sup>1</sup>، يمكن وفي المستقبل القريب أن يكون لا معنى له في ظل الحكومة الإلكترونية التي تزداد ذكاء يوماً بعد يوم وفي ظل ما يسمى بالروبوتات والتي أصبحت واقعا ولا يتخيل الروبوت دائما بمعنى الرجل الآلي بل يمكن أن يكون الروبوت برنامجا شديد الذكاء يقوم بمختلف الأعمال الإدارية ويستكشف الأعطال ويصلحها.

---

<sup>1</sup>نور أحمد رسلان، وسيط القانون الإداري في الوظيفة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 08.

### خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا وما تم التطرق إليه يتضح لنا مفهوم الإدارة الإلكترونية والمرفق العام، فالإدارة الإلكترونية تنطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري والتي تؤدي إلى تطوير كل النشاطات الإدارية وتبسيطها بالإضافة إلى سرعة وكفاءة إنجاز المعاملات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة والاستخدام الآمن، أما المرفق العام فهو النشاط الذي تتولاه الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى مباشرة أو تعهد به الآخرين، ولكن تحت إشرافها ومراقبتها وتوجيهها وذلك لإشباع حاجات ذات نفع عام تحقيقاً للصالح العام.

وبناء عليه فإن إدماج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المرافق العمومية يوفر فرصاً حقيقية وثرية لتحسين أداء الإدارة وخدماتها الموجهة للمواطنين، حيث تسمح هذه التكنولوجيا بتوطيد العلاقة بين الإدارة والمواطن وذلك من خلال ما يلي :

- \* تقديم خدمات عن بعد دون التنقل إلى الشبائيك، وبدخول إلكتروني سهل يسمح بتجاوز المسافات الجغرافية وأوقات الفتح والغلق
- \* تحسين خدمات الإدارة من حيث نوعيتها وسرعتها.
- \* إمكانية تسوية بعض الإجراءات الإدارية، وتوجيه وإعلام المواطن وإطلاعه على كافة المعلومات المتعلقة بها.
- \* الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.
- \* تخفيف أعباء كثرة الوثائق بالإدارات .
- \* اختزال مجهود الموظفين.

**الفصل الثاني: واقع عصرنة قطاع مرفق العدالة في الجزائر**  
**المبحث الأول: عصرنة قطاع العدالة: المفهوم والمتطلبات**  
**المبحث الثاني: مظاهر عصرنة مرفق العدالة**

## الفصل الثاني: عصرنة مرفق العدالة في الجزائر

تعنى الإدارة الإلكترونية الانتقال بالمعاملات وأسلوب تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الشكل الإلكتروني، وذلك من أجل الاستخدام الأمثل للوقت والمال وتقليل الجهد المبذول أثناء المعاملات ومن ثم زيادة وتحسين في الإنتاجية، وهذه العناصر ان طبقت وبسياسة مدروسة على المرافق والمؤسسات العمومية استساعد كثيرا في إنجاز أعمالها بفعالية وتحقيق مختلف أهدافها بنجاح. وباعتبارها أحد متطلبات الحداثة والتطور الذي يشهده العالم فإنها تؤدي دورا كبيرا في تحسين خدمات المرافق العمومية،

يعد مرفق العدالة أو القضاء من أهم المرافق العمومية نظرا لاتصاله المباشر واليومي بالمواطن الذي يسعى دائما للحصول على خدمة راقية سواء كانت تلك الخدمات إدارية أو قضائية ، ونظرا للأهمية التي يكتسبها مرفق العدالة من أهمية فقد سعت الدولة إلى إصلاح العدالة سواء من حيث المنظومة التشريعية أو من حيث الطاقات البشرية وكذلك من خلال تطوير جهاز القضاء بالإعتماد على الإدارة الإلكترونية ، وسنحاول في هذا المحور التطرق لأهم الإصلاحات التي عرفها مرفق العدالة من خلال الإعتماد على الرقمنة والمعاملات الإلكترونية كنموذج من النماذج المختلفة للمرافق العمومية التي عرفت إصلاحا بإدخال الرقمنة في آدائها.

### المبحث الأول : عصرنة قطاع العدالة: المفهوم والمتطلبات

لقد عملت الدولة الجزائرية على مختلف مشاريع التحول نحو الادارة الالكترونية في مختلف القطاعات ويعتبر قطاع العدالة واحد من بين هذه القطاعات التي تبنت العصرنة الادارية وتعزز هذا التبنى للعصرنة بعدة قوانين تنظم وتحدد كفاءات العصرنة واليات تطبيقها، ولأن قطاع العدالة يعتبر قطاع مهم ويرتبط بصفة مباشرة مع المواطن فقد كان الهدف من العصرنة هو التحسين والارتقاء بالخدمات التي يقدمها للمواطن مقارنة مع ما كان يقدمه سابقا، وعملية العصرنة الادارية ليست مجرد مواكبة للتطورات الحاصلة على مستوى تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة فقط بل تحمل في طياتها مبادئ وأهداف تسعى الدولة لتحقيقها على غرار ترشيد تسيير قطاع العدالة وتسهيل المعاملات اليومية وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن وتقريبه منها أكثر.

### المطلب الأول: عصرنة قطاع العدالة: المفهوم والمتطلبات

تهدف الحكومة حاليا إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية لذلك قامت بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة الإدارة العمومية باستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة والهدف هو تمكين المواطن من الإستفادة من خدمة عمومية ذات جودة عالمية.

### الفرع الأول: تعريف العصرنة الإدارية

تعد العصرنة " **la modernisation** " مسعى متكامل ومتواصل يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية، الإدارية والسياسية للعديد من الدول يرتكز في ذلك على مرجعيات الاستراتيجية والوسائل المتبناة عبر السنين غايته التحكم في توجيه التطور الاقتصادي وإعادة الاعتبار للمؤسسات وتعزيز التنمية الإدارية وصولا إلى تحديد المسؤولية السياسية والقانونية للسلطات العمومية، والوقوف على قدرتها في التسيير بفعالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن فرحات مولاي لحسن، غدارة الكفاءات ودورها في عصرنة قطاع الوظيفة العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2011، ص 74.



## الفصل الثاني: عصرنة مرفق العدالة في الجزائر

ومنه نستنتج أن تعريف عصرنة الإدارة العمومية هي مواكبة التطور التكنولوجي والتعامل مع معطياته والتكيف مع شروطه، للحصول على إدارة ناجحة ونزيهة وشفافة تسير على خطوات استراتيجية لتقديم الأحسن للمواطن في وقت وجيز.

كما لا يفوتنا أن ننوه إلى أن عملية العصرنة الإدارية تتطلب وتتطلب عملية العصرنة الإدارية توافر مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة حيث يؤدي غياب أحدها بالضرورة إلى فشل عملية العصرنة أو تأخرها وعليه فهي تتطلب معدات ومختلف الوسائل التكنولوجية والإعلام الحديثة بالإضافة إلى الموارد البشرية المؤهلة طبعا لتركيب وتشغيل وصيانة هذه المعدات المختلفة، وعليه فإن عملية العصرنة الإدارية ليست بالعملية السهلة والبسيطة فهي عملية معقدة ومركبة، لذلك يفترض تكثيف الجهود وتنمية الكفاءات في هذا المجال.

### الفرع الثاني: تعريف عصرنة قطاع العدالة

تشير عصرنة قطاع العدالة إلى تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحويل العمل الإداري التقليدي الورقي إلى عمل إلكتروني، حيث تعرف عملية العصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها: تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.<sup>1</sup>

كما تعبر من الناحية التقنية على عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية التي تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا، حيث مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو

<sup>1</sup> ياسر محمد، عبد العالي، الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية

ملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة الى مستخرجات القضاء كشهادات الجنسية والأحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنت<sup>1</sup>. من خلال ما سبق نستنتج أن الإدارة الالكترونية أو العصرنة تعنى بإدارة الأمور الادارية بطريقة الكترونية والانتقال من إدارة تقليدية بسيطة الى إدارة حديثة متميزة في الجودة والأداء اعتمادا على مجموعة من وسائل تكنولوجيايات الاتصال الحديثة.

### الفرع الثالث: أهداف العصرنة

إن الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية له أهداف وفوائد مختلفة تؤدي بلا شك الى تسهيل الإجراءات داخل الإدارة ورفع مستوى الأداء والجودة في الخدمات بمختلف أشكالها ولعل أهم الفوائد التي جاءت بها العصرنة ما يلي:

#### أولاً: رفع مستوى الأداء:

ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية، كما أن الحصول على المعلومات بطريقة الكترونية يساعد العنصر البشري والمسؤولين على جميع المستويات وكذلك المواطنين المتعاملين مع الإدارات الحكومية على انجاز الإجراءات بسرعة، وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة من الزمن.

#### ثانياً: دقة البيانات:

إن إدخال البيانات بطريقة الكترونية يسمح لجهات الإدخال الأولية بالحصول واسترجاع المعلومات المطلوبة بدقة بدلا من الأخطاء التي تتخلل عملية ملئ الخانات ورقيا وبالتالي احتمال الوقوع في الخطأ بين الحين والآخر.

<sup>1</sup> . العيداني محمد ، زروق يوسف ، ، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد7، عدد1، سنة2020م، ص505

## الفصل الثاني: عصرنة مرفق العدالة في الجزائر

فبفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات كل مرة للحصول على خدمة من الإدارة الحكومية كما يمكن لهذه الحكومة أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها بدون تكليف المواطن مشقة التنقل إلى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجاته.<sup>1</sup>

**ثالثا: تقليص الإجراءات الإدارية:** إن عصرنة المرفق العام تعد عملية التكيف مع التحولات الراهنة من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات لمواكبة التطور الحاصل وهذا من أجل إرضاء المواطن من جهة وتحقيق الجودة في الخدمات من جهة أخرى.

وعموما تتجسد الأهداف التنظيمية المتوخاة من عملية عصرنة المرفق العام في الجزائر فيما يلي<sup>2</sup>:

- تقليل الضغوط على مستوى الشبابيك وتقليص آجال الانتظار.
- تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحو التبسيط.
- تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية.
- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي حيث يواكب مستوى أداء الحكومة مع النظم الحديثة المتبعة في أماكن أخرى.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة والمساهمة كذلك في التجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتقريب الإدارة من المواطن.
- للحصول على خدمات أفضل و أسرع.
- المطالبة بالكفاءة في تقديم خدمات عامة جديدة ومتطورة.

<sup>1</sup> بوحوش، عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 180.

<sup>2</sup> فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد الثاني، 2016، ص 313.

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

### المطلب الثاني: آليات عصرنة قطاع العدالة

يهدف برنامج عصرنة قطاع العدالة إلى الرقي بالعمل القضائي من خلال توفير كل الوسائل التقنية للعاملين بقطاع العدالة لأداء مهامهم، إضافة إلى وجود قيادة إدارية تعني بمتابعة تقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين بصفة مستمرة.<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: الآليات التشريعية: "الأساس القانوني لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر"

تعد هذه الآلية بمثابة إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة، وبمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مجال القضاء لتحقيق السرعة في تقديم الخدمة القضائية، وتعزيز ثقة المواطن في العدالة وتخفيف العبء عليه من خلال عصرنة أساليب التسيير وتحديث الإجراءات القضائية، بإستعمال أمثل للمعلوماتية والتكنولوجية الرقمية الحديثة في إستخراج كل الوثائق وإدراج خدمات أخرى بطرق إلكترونية.<sup>2</sup>

بالرجوع إلى الأمر رقم 15/03، المؤرخ في 02 فبراير سنة 2015، والمتعلق بعصرنة قطاع العدالة تجد أنه جسد في مواده تقنية المعاني الإلكترونية من خلال النص في المادة الأولى منه على وجوب وجود منظومة معلوماتية مركزية على مستوى وزارة العدل، وكذلك إرسال الوثائق والمقررات القضائية بطريقة إلكترونية واستخدام تقنية المحادثة العربية عن بعد في الإجراءات أما المادة الثانية منه فقد حددت نطاق المنظومة المعلوماتية المركزية للمعالجة الآلية للمعطيات في وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، كذلك الجهات القضائية الخاصة بالنظام العادي والنظام الإداري ومحكمة التنازع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>بواشري أمينة وسالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر - عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017،المجلة العلمية لجامعة الجزائر،المجلد 06،العدد11،جانفي 2018، الجزائر، ص 207.

<sup>2</sup>بواشري أمينة وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص 209.

<sup>3</sup> قانون رقم 15/03 - المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 06 ، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015.

### الفرع الثاني: الآليات التنظيمية

تتمثل هذه الآلية في المديرية العامة لعصرنة العدالة، وتهدف للتكفل بإنجاز برنامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة، وتمنح للقاضي ومختلف الشركاء محامين، محضرين، وإدارات عمومية كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه. ويتم ذلك من خلال التخطيط الإلكتروني<sup>1</sup>.

وفي هذا الخصوص يركز التخطيط الإلكتروني على قواعد جديدة في أسلوب ونماذج التخطيط الإداري في مجال الإدارة الحديثة ويميل التخطيط الإداري الإلكتروني إلى أن يكون التخطيط أفقياً في إطاره العام ومتداخلاً ومتشابكاً بشكل كبير ويتعامل مع مستويات الإدارة والعاملين بشكل أسرع ودقيق، كما يتعامل مع المتغيرات المتلاحقة على المستوى الداخلي والخارجي للمنظمة لضمان نمو الإدارة الإلكترونية القائمة على هيكل التنظيم الشبكي حيث لذا لا بد من قواعد جديدة في أسلوب ونماذج التخطيط الإداري في مجال الإدارة الحديثة ويميل التخطيط الإداري الإلكتروني إلى أن يكون التخطيط أفقياً في إطاره العام ومتداخلاً ومتشابكاً بشكل كبير ويتعامل مع مستويات الإدارة والعاملين بشكل أسرع ودقيق، كما يتعامل مع المتغيرات المتلاحقة على المستوى الداخلي والخارجي للمنظمة لضمان نمو الإدارة الإلكترونية القائمة على هيكل التنظيم الشبكي<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: الآليات التقنية والأمنية

إن استعمال وسائل تقنية حديثة يكفل أكبر قدر من أمن المعلومات وأعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات<sup>3</sup>، بهدف التكيف مع المستجدات وتسيير اللجوء إلى القانون والقضاء. فلقد أحدثت

<sup>1</sup> تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل: [www.mjjustice.dz](http://www.mjjustice.dz)، أطلع عليه يوم: 2022/04/05.

<sup>2</sup> عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م، ص 349.

<sup>3</sup> الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز والتحدى، دار القصب للنشر، الجزائر، 2008، ص 173.

تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة وكان لها دور ايجابي على شعوبها، فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إدارتها ومؤسساتها، وبالمقابل يلاحظ على الدول النامية أنها لم تستطع الاستفادة من إمكانيات التقنية و ذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائق في سبيل أي تقدم في المجال المعلوماتي من أهمها ضعف مستوى البنية التحتية للاتصالات والمعلومات،<sup>1</sup>

وفي مقابل إدراج التقنيات الحديثة تبرز المتطلبات الأمنية للإدارة الالكترونية المتمثلة في ضمان امن وحماية المعلومات ويقصد بأمن المعلومات حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات بحيث تؤمن المنشأة نفسها والعاملين بها، وأجهزة الحاسوب المستخدمة فيها، ووسائط المعلومات التي تحتوي على بيانات المنشأة عن طريق إتباع إجراءات ووسائل حماية متعددة لضمان سلامة المعلومات التي تعد كنزا ثمينا للمنشأة يجب الحفاظ عليه<sup>2</sup>، كما يعتبر ضعف الأمن في مجال العمل الكترونيا ضعفا للثقة مما يتطلب توفيرها ضمن الأنظمة الالكترونية ومستخدميها والبيئة الحاضنة أيضا.

ولكي تتحقق هذه الثقة والتي تمثل الأمن المعلوماتي ينبغي مراعاة العناصر التالية<sup>3</sup>:

-التوثيق: أو التحقق من المستخدم بمعنى أن الأطراف المشتركة في العملية هم نفس

الأشخاص المعنيون بالعمل دون وجود دخلاء .

- التصديق: أي التأكيد على السماح بالوصول إلى المعلومات الالكترونية للأشخاص

المحددين فقط وذلك من خلال الأرقام السرية التي تسمح بالدخول.

<sup>1</sup>وزارة العدل، إصلاح العدالة الحاصيلة و الأفاق، فيفري 2005، ص30.

<sup>2</sup> داود أحسن الطاهر، الحاسب وأمن المعلومات، معهد الإدارة العامة، د.ت.ط، الرياض، السعودية، 2001، ص314.

<sup>3</sup> بكري سعد الحاج، العمل الكترونيا ومسألة امن المعلومات، مجلة الفيصل، الرياض السعودية، 2002، ص8.

### المبحث الثاني: مظاهر عصرنة مرفق العدالة

يعتبر إضفاء الطابع الرقمي على قطاع العدالة مسعى العديد من الدول التي أصبحت تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى جميع القطاعات الحكومية، إذ لم يعد يقتصر ذلك على المعاملات الاقتصادية والتجارية فقط. هذا ما دفع المشرع إلى مواكبة تلك الدول من خلال إصلاح هذا القطاع بغية الدفع بعجلة التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الأساس القانوني اللازم . وجسد المشرع ذلك سنة 2015 عندما أصدر الأمر رقم 103/15<sup>1</sup>، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، والذي تلتته قوانين أخرى تؤطر نفس المنحى وتضفي الطابع الرقمي على السياسة العقابية.

كما ساهمت الظروف الوبائية التي عانى منها العالم بأكمله ، والجزائر على وجه الخصوص من حتمية تفعيل رقمنة قطاع العدالة، نظراً لما يتسم به هذا القطاع من حيوية، وإقبال من طرف المرتفقين والمتدخلين في جهاز القضاء. واستفادت المؤسسات القضائية من وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.

### المطلب الأول: مظاهر عصرنة مرفق العدالة ما قبل جائحة كوفيد-19

يعد قطاع العدالة من القطاعات الزائدة التي تلت مشروع الإدارة الإلكترونية ويدخل ذلك في إطار الخطة الوطنية لإصلاح العدالة، والتي تهدف إلى تحقيق مبدأ العدالة في متناول المواطن وإقرار العدالة وتحقيق الدراسة، وقد تم إحلال عديد التغييرات المتعلقة بالتسيير والتنظيم في مختلف المصالح الإدارية والقضائية التابعة لقطاع العدالة وتتمثل فيما يلي

### الفرع الأول: عصرنة أساليب تسيير مرفق العدالة

ترجع بواد ذلك إلى إنشاء أرضية للإنترنت واستحداث موقع الكتروني وبوابة للقانون في نوفمبر 2003 تم إنجاز أرضية للإنترنت لقطاع العدالة ذات نوعية رفيعة واطلاق موقع الكتروني يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية العامة للناس، أما محتوى الموقع فهو يتضمن

<sup>1</sup>قانون رقم 15/03، المصدر السابق.

## الفصل الثاني: عصرنة مرفق العدالة في الجزائر

معلومات حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته<sup>1</sup> ، كما تم إنشاء بواية للقانون في العام تضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع، والتنظيم، والاجتهاد القضائي، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتم دخوله حيز التطبيق فعليا سنة 2006 وتتجسد مظاهر عصرنة أساليب تسيير مرفق العدالة من خلال مايلي:

### أولا: النظام الآلي لتسيير الموارد البشرية والملفات القضائية

وضع هذا النظام من أجل التحكم في تسيير المورد البشري لمرفق القضاء والجدول التحليلي، فيتمثل الأول في إعداد الخريطة القضائية الكترونيا لضبط معرفة احتياجات الوزارة من الموارد البشرية على أنواعها، من موظفين وأمناء الضبط والقضاة على المستوى القريب والبعيد، بالإضافة إلى مختلف هياكله كالمؤسسات العقابية، أما الثاني فبموجب الجدول التحليلي يتم جمع كل الإحصائيات المرتبطة بالقطاع للوصول إلى حصيلة شاملة تساعد في رسم الاستراتيجية المستقبلية للقطاع، ودعم النظام الآلي بنظام الكتروني لتسيير ملفات مساعدي سلك القضاء بمختلف أصنافهم من خبراء وموثقين ومحامين ومحافظي البيع، فبواسطته يتم التعرف على كل ما يخص مساهم المهني المرتبط بالقطاع فيما يتعلق بتسيير الملف القضائي، حيث يسمح هذا النظام بتسييره آليا منذ تسجيل القضية بمصلحة تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم، وفي المادة الجزائية منذ تحريك الدعوى العمومية وصدور الحكم إلى غاية تنفيذ العقوبة، ويمكنهم هذا النظام من الاطلاع على

---

<sup>1</sup> رفيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة حالة الجزائر : 2001-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011، ص151.



القضية التي تعنيه من خلال الشباك الإلكتروني، وبالتالي الحصول على المعلومات الخاصة بالقضية دون تنقل إلى مكتب أمناء الضبط<sup>1</sup>.

### ثانيا: نظام التسيير الإلكتروني للأرشيف القضائي

فرضت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حفظ وتسيير الوثائق الإدارية والقضائية، حيث يتم تصنيفها وترتيبها وفهرستها في عمادة الكترونية لتوفير الحماية اللازمة من الضياع والتلف للوثائق الالكترونية، وبفعل هذا النظام أمكن الأمر استخدام التسيير الإلكتروني للوثائق من وثائق ورقية إلى وثائق الكترونية، إذ يتم تخزينها بقاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالأرشيف القضائي بصفة آنية، وبالتالي حماية للملفات والوثائق وتأمين المعلومات.

كان لقطاع العدالة فضل الريادة في الاستجابة لمتطلب العصرنة، بتطبيق الإدارة الالكترونية بفضل إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التسيير الإداري الإلكتروني بدلا عن الورق المرفق القضاء، سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات الكترونيا ورقمنة الوثائق والملفات القضائية، الأمر الذي مكن من عصرنة العدالة والإسهام في تقريبها من المواطن والمتقاضين، وحقق من الوصول إلى الشفافية والنزاهة في أعمال القضاء<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: رقمنة وتطوير الخدمة القضائية

بهدف تحسين الخدمة العمومية في مجال عصرنة قطاع العدالة تم إطلاق الخدمات الإلكترونية التالية:

**أولا: الشباك الإلكتروني:** والذي استحدث من أجل لتطوير القطاع وتقريبه من المواطن، وقد تجسد هذا في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الالكترونية، التي تمكن المواطن من

<sup>1</sup> عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم الاجتماع، تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016، ص 148

<sup>2</sup> عجة الجيالي، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة، دار الخلد ونية، الجزائر، دس ن، ص 361

الحصول على الإجابة المباشرة عن طريق بريدة الالكتروني، وذلك بعد التشخيص للقضية، أو الاستفسار من قبل الخلية المشكلة من قضاة ورجال القانون وإطارات من وزارة العدل.<sup>1</sup>

إضافة إلى ذلك يقوم الشباك الالكتروني كجهاز خدمة عمومية بتوجيه المواطن فيما يخص استفساراته او بحثه عن اي مسالة قانونية، من خلال إرشاده إلى الأماكن المتخصصة في ذلك على مستوى الموقع، ويقدم الشباك عددا من الوثائق القانونية، تضم تشكيلة مكتملة متعلقة بالتشريع الجزائري والقوانين والاتفاقيات الدولية الموجهة لرجال القانون، فضلا عن دلائل وكتيبات توضع تحت تصرف المواطن، كما تم تزويد الموقع بمنندى يتم في إطاره تنظيم نقاش عام دوري حول مسائل الساعة الهامة، وذلك بغية نشر الثقافة القانونية، كما يتيح موقع وزارة العدل فضاء إعلامي خدمي يعرض ماتقوم به الوزارة من نشاطات مثل الإعلان عن مسابقات وغيرها.. ([mjustice.dz](http://mjustice.dz)).<sup>2</sup>

كما تم إنشاء تطبيق آلي على مستوى الانترنت لطالبات الحصول على الجنسية الجزائرية بالتجنس عن طريق الانترنت<sup>3</sup>، هذا بالإضافة إلى خدمة طلب صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عبر خدمة الانترنت، وهو الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين.

**ثانيا: اعتماد تقنية التوقيع والتصديق الالكتروني على صحة الوثائق: في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات التي شهدتها قطاع العدالة فيما يتعلق بالعصرنة، بادرت وزارة العدل بعدة مشاريع تهدف إلى ترقية أداء مرفق القضاء وتحسين الخدمة العمومية وكذا تقريب العدالة من المواطن وذلك باستعمال تقنيات تكنولوجيا الإعلامالآلي والاتصال**

<sup>1</sup> عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2015/2016، ص 101.

<sup>2</sup> عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص 101.

<sup>3</sup> السياسة الحكومية في مجال العدالة والحقوق، مطبوعة صادرة عن وزارة العدل ، ص 06.

الحديثة، وفي هذا السياق تم إصدار ترسانة من القوانين نذكر منها: قانون 03/15 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون 04/15 المؤرخ في 01-02-2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني وغيرها من النصوص، كما تم إنشاء هيكل وأجهزة على غرار المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، ومركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني والنظام الآلي للتسيير الإلكتروني للوثائق اعتمادا على التوقيع.<sup>1</sup>

هذا وقد عرفت المادة 02/01 من القانون 04/15 التوقيع الإلكتروني العادي بأنه بيانات الكترونية في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق<sup>2</sup>، وأضافت المادة 07 من نفس القانون التوقيع الإلكتروني الموصوف على التوقيع الإلكتروني العادي والذي ينشأ على أساس شهادة تصديق الكتروني موصوف<sup>3</sup>، كما تم إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني لدى وزارة العدل، الأمر الذي يسمح بسحب الوثائق القضائية وشهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية ممضاتين الكترونيا عبر الانترنت.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> ش-يسين، التوقيع الإلكتروني والمحاكمة عن بعد كليلتين جديدتين لعصرنة العدالة في ظل القانون 04/15، موقع جديد القوانين الجزائرية، مدونة تهتم بنشر القوانين الجزائرية حسب بحر التعديلات، مقال منشور بتاريخ 28 أبريل 2018، موقع: <https://pocketlaws.blogspot.com>

<sup>2</sup> قانون رقم 04/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني ج رج ج، عدد 60، الصادرة بتاريخ في 10 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فيفري 2015.

<sup>3</sup> راجع المادة 07 من القانون 04/15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

<sup>4</sup> السياسة الحكومية في مجال العدالة والحقوق، مطبوعة صادرة عن وزارة العدل للجمهورية الجزائرية، في سبتمبر 2015، ص 06.

واستمرارا في عملية العصرنة أنشأت وزارة العدل مركز شخصنة شريحة الإمضاء الالكتروني والذي يعمل كجهة مصادقة تصدر شهادات رقمية لتوقيعات الكترونية تسمح بتحقيق معاملات على الانترنت.<sup>1</sup>

**ثالثا: توجيه الإستدعاء ومتابعة القضايا والطعون ومعرفة مآلها إلكترونيا:** في إطار تطوير الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء تم إستحداث عدة إجراءات في مجال إستدعاء الأطراف ومتابع القضايا والطعون المختلفة إضافة إلى معرفة مآل القضايا، وسنتناول ذلك من خلال ما يتقدم من نقاط<sup>2</sup> :

**أ- فيما يتعلق بتوجيه الاستدعاء:** طبقا لأحكام المادة التاسعة من قانون عصرنة العدالة المذكور سلفا، تم إستحداث طرق جديدة لإرسال الإستدعاءات والإخبارات الإجرائية للخصوم والمحامين والمتعاملين مع مرفق القضاء بواسطة الطريق الالكتروني، وتدرج هذه الآلية الجديدة في إطار تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية المتخذة في سبيل عصرنة قطاع العدالة، وذلك من خلال تمكين الجهات القضائية من إرسال هذه الوثائق إلكترونيا عوضا من إرسالها بالطرق التقليدية كالبريد العادي الذي غالبا ما يصل فيه الإستدعاء خارج الأحوال الممنوحة.

**ب- فيما يتعلق بمتابعة القضايا:** تمكنت المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة من استحداث ما يسمى تمكنت المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة التطبيقية أو نظام متابعة الملفات القضائية الذي تم تعميمه على كافة المجالس والمحاكم القضائية وكذا المحكمة العليا ومجلس الدولة بحيث يهتم هذا النظام بمتابعة الملف القضائي من

<sup>1</sup> ش-يسين، المرجع السابق، <https://pocketlaws.blogspot.com>

<sup>2</sup> زروالة كيلاني، مدير الاستشراف والتنظيم بالمديرية العامة لعصرنة العدالة، عرض تقديمي، الخدمات المتاحة في مجال عصرنة العدالة لفائدة المتقاضين، بمناسبة اليوم الوطني للمحامي، 24 مارس 2018.

تاريخ الإيداع إلى غاية النطق النهائي بالحكم. وبالتالي يتمكن المواطن المعني أو محاميه من الاطلاع على مآل القضية عن طريق الدخول إلى الشباك الإلكتروني ثم إدخال الرمز السري للقضية المعنية التي تسلم إلى المعني أو محاميه.

**ج- فيما يتعلق بالطعون:** لقد ساهمت المنظومة الآلية للأجهزة القضائية من تسهيل الخدمة للمواطن والمتقاضى بحيث أصبح يمكنه أن يقوم بالطعن سواء الجزائي أو المدني أمام المجلس القضائي ومن ثم يقوم بتسجيل عريضة الطعن ويقوم بتبليغها للخصوم ثم يقوم بإيداع كل هذه الوثائق على مستوى المجلس ليتم إرسال الملف فيما بعد إلى المحكمة العليا وهذا لتسهيل المتعاملين من جهة وحتى لا تبقى هذه الملفات عالقة على مستوى المحكمة العليا من جهة أخرى؛ ومن ثمة فإن كل هذه التطورات الحاصلة في هذا القطاع من شأنها تحسين مستوى الخدمة العمومية وتسريعها وتقريب الخدمات عن الإدارة من المواطن<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: اعتماد نظام المراقبة الإلكترونية: السوار الإلكتروني

إن الزيادة في عدد المساجين وارتفاع تكلفة إدارة السجون وما يترتب عنها من آثار سلبية نتيجة اختلاط السجناء على اختلاف ظروفهم حتم على المشرع الجزائري البحث عن طرق بديلة لتقليص مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، والتخفيف من الاكتظاظ في المؤسسات العقابية، أو حتى الرقابة عليه أثناء التحقيق، وهذا بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي بحث أصبح من الممكن رصد المحكوم عليه في أي مكان يتواجد فيهن عن طريق جهاز الكتروني يسمى بالسوار الإلكتروني، ويعد هذا التدبير الجديد مستعملا ليس

---

<sup>1</sup> زرولة كيلاني، مدير الاستشراف والتنظيم بالمديرية العامة لعصرنة العدالة، عرض تقديمي، الخدمات المتاحة في مجال عصرنة العدالة لفائدة المتقاضين، بمناسبة اليوم الوطني للمحامي، 24 مارس 2018.

في مجال الرقابة قبل الحكم وإنما من احد بدائل العقوبة السالبة للحرية التي لجأت إليها الجزائر بموجب القانون 01/18 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-05 والمتضمن قانون تنظيم السجون واعدة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.<sup>1</sup>

هذا وقد نص القانون الجزائري على شروط يجب توافرها لتطبيق المراقبة الالكترونية، أو ما يعرف بالسوار الإلكتروني وذلك بموجب القانون 01-18 بأن يطبق على الأشخاص الطبيعية، وأن يكون بالنسبة للأشخاص البالغين 19 سنة كاملة ن أما القصر فلا يستعمل في مواجهتهم إلا بعد قبول ممثلهم القانوني، كما تم تحديد الحالات التي يطبق فيها نظام الرقابة الالكترونية.<sup>2</sup>

أما الجهة المختصة بتنفيذ المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية فقد أوكل إلى قاضي تطبيق العقوبة الذي يعمل على إجراءات المتابعة والتنفيذ المتعلق بالوضع تحت المراقبة الالكترونية بعد التأكد من أن المحكوم عليه قد لا يتعرض غلى أي أضرار صحية تمس بسلامته نتيجة ارتداء السوار الإلكتروني، وتعمل المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بمراقبة المحكوم عليه عن بعد وعن طريق الزيارات الميدانية، وعن طريق الهاتف، وترسل بذلك تقارير دورية لقاضي تطبيق العقوبات حسب نص المادة 150 مكرر 8.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: مظاهر عصرنة مرفق العدالة مابعد جائحة كوفيد -19

بعد عرضنا لأهم الخدمات الرقمية التي تم تأسيسها قفي قطاع العدالة منذ ما قبل أزمة الجائحة العالمية الصحية المتمثلة في وباء كوفيد- 19 والتي لها دور طبعاً في عملية

<sup>1</sup> عباسة طاهر، عامر جوهر، السوار الإلكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مقال منشور بمجلة الاجتهاد القضائي، العدد 16ن مارس2018، ص177.

<sup>2</sup>قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018، يتم القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.ج.ر.ج.ج، عدد5، الصادرة بتاريخ 12 جمادى الأولى 1439 هـ، الموافق ل2018م.

<sup>3</sup> عباسة طاهر، عامر جوهر، المرجع السابق، ص 191.

## الفصل الثاني: عصرنة مرفق العدالة في الجزائر

مواكبة القطاع لمستجدات العملية الإدارية التي تتطلب التعامل مع قيود الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي المطبق على عموم التراب الوطني مع بدء الوباء، سنتطرق في الجزء الثاني من بحثنا هذا على أهم مستجدات الرقمنة في القطاع والتي جاءت كوسيلة لمواجهة تداعيات الجائحة على كل القطاعات

### الفرع الأول: تفعيل النيابة العامة الإلكترونية

رغبة في تقريب الإدارة من المواطن وضمان استمرارية الخدمة العامة في كل الظروف أطلقت هذه الخدمة أثناء أزمة كوفيد 19<sup>1</sup> وما صاحبها من قرارات منع التنقل والحجر التي تمكن كل شخص طبيعي أو معنوي من تقديم شكوى أو عارضة أمام النيابة العامة إلكترونياً دون الحضور الجسدي، باتباع جملة من خطوات تبدأ بالولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية المتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، وبعدها يتم النقر على خانة تسجيل شكوى أو عارضة لتفتح نافذة مخصصة لملء استمارة تسجيل شكوى أو عارضة عن بعد ويتم ذلك بإدخال البيانات المطلوبة وبعدها يتم ضغط على الزر التالي ثم OK ليتم بعدها تأكيد ارسال الرمز عبر الهاتف أو الايميل وفور تلقى الرمز التأكيد يمكنك إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى وبعد إتمام هذه العملية يمكنك الحصول على وصل التسجيل والاطلاع على مآل الشكوى أو العريضة، الذي يمكنه الدخول إلى الموقع وتتبع مآل قضيته أو المتابعة عبر رسائل نصية قصيرة SMS أو عبر البريد الإلكتروني.

<sup>1</sup> الفيروس التاجي (COVID-19)، اسم إنجليزي للمرض مشتق كالتالي: CO هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona)، وVI هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus)، وأما الحرف الأخير D هو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (disease)، والتي تعني المرض وبذلك فإن مصطلح COVID يعني "مرض كورونا الفيروسي"، في حين يرمز العدد 19 إلى سنة ظهوره وهي 2019م. أين تم الإعلان أول مرة عن ظهور هذا الفيروس في مدينة ووهان بالصين لينتشر بعدها في ظرف قصير في عدد كبير من دول العالم، لتعلن على إثر ذلك منظمة الصحة العالمية بتاريخ 30 جانفي 2020، لتفصيل أكثر راجع موقع منظمة اليونيسيف، مرض الفيروس التاجي فيروس كورونا (كوفيد-19):

[/https://www.unicef.org/ar](https://www.unicef.org/ar)

الفرع الثاني: تحديث نظام المحادثة المرئية عن بعد

أقر الأمر رقم 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020<sup>1</sup> المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم إجراءات استعمال هذه الخدمة من طرف السلطات القضائية عبر كل مرحلة نذكر إجراءات استعمالها كما يلي:

أولاً: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي

تم ضبط إجراءات استخدام هذه الخدمة من قبل جهات التحقيق المتمثلة في قاضي التحقيق وغرفة الاتهام وذلك عند استجواب أو سماع شخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب ذلك، فإذا كان الشخص غير موقوف مراد سماعه أو استجوابه أو تبليغه أو إجراء المواجهة معه مقيماً بدائرة اختصاص محكمة أخرى توجه جهة التحقيق المختصة طلباً لوكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل إقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء، أما إذا تعذر استخراج أو تحويل شخص محبوس لأحد الأسباب المذكورة في مواد القانون يمكن لجهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية سماعه عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية مع التمكين من حقوق الدفاع الذي يسمح له بالحضور في هذه العملية مع توقيعه عن بعد ويمكن أن يأمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن بعد رهن الحبس المؤقت، ويقوم عن طريق نفس التقنية بتبليغه شفاهياً ويحيطه علماً بحقوقه، وترسل نسخة من الأمر بإيداع التنفيذ عن طريق إحدى وسائل الاتصال حسب الحالة إلى وكيل الجمهورية أو مدير المؤسسة العقابية.

<sup>1</sup> أمر رقم 04-20 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020، يعدل ويتم الأمر رقم 66/155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج. عدد 51، الصادرة بتاريخ 12 محرم 1442هـ، الموافق لـ 31 غشت 2020م.



### ثانيا: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة

أتاح قانون الإجراءات الجزائية لجهات الحكم كذلك إمكانية اللجوء لاستعمال خدمة المحادثة المرئية عن بعد سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، عند استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص، فإذا لجأت الى هذا الاجراء من تلقاء نفسها فإنها تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم علما بذلك مع دفاعهم، فإذا اعترض أحد هؤلاء وقدموا دفوعا لتبرير رفض الامتثال لهذا الاجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفوع فإنها تصدر قرار غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفق لهذا الإجراء ويحرر أمين الضبط محضرا عن استعمال هذه الخدمة.

أما في حالة طلب أحد الأطراف أو دفاعه من الجهة القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد تبت هذه الجهة في طلب القبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو دفاعهم والنيابة العامة، غير أنها يمكنها مراجعة قرارها إذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب، كما يمكن استعمال هذه الخدمة عند النطق بالحكم ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا.

### خلاصة الفصل الثاني

إن الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة يعد جوهر جهود العصرنة التي أطلقتها الدولة الجزائرية لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من قبل هذا القطاع، وهو الأمر الذي قطعت فيه الجزائر أشواطاً كبيرة من خلال إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز والاستغناء عن بعض الإجراءات التي تتقل كاهل المواطنين، كما تجسدت العصرنة من خلال استعمال الوثائق الالكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والاعتماد على التصديق الالكتروني الشيء الذي يعزز ثقة المواطن في الإدارة، وكذلك اعتماد أسلوباً لإدارة الالكترونية في تسير ملف الموارد البشرية التابعة للقطاع، واعتماد المحادثات المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية، وكذا استحداث نظام المراقبة الالكترونية، وبذلك يكون قطاع العدالة في الجزائر نموذجاً للتسيير الالكتروني للمرفق العام

الخاتمة

### الخاتمة:

تمثل الإدارة الإلكترونية نمطا مهما وحاسما لتطور المرفق العام في الجزائر، فهو مطلب فرضته التحولات التي تعرفه المجتمعات المختلفة من أجل الالتحاق بالركب الحضاري الذي فرضته العولمة الإلكترونية من جهة، ومن جهة أخرى من أجل الارتقاء بالخدمات التي تقدمها المرافق العمومية الجزائرية التي عانت لفترة طويلة من سوء التسيير وانتشار الكثير من المظاهر السلبية مثل البيروقراطية والرشوة. فالإدارة الإلكترونية تمثل المنفذ الوحيد لترشيد خدمات المرفق العام في الجزائر ويوفر مصداقية أكثر لهذه المرافق ويجعلها أكثر قدرة على تحقيق الخدمة العمومية.

وكخلاصة لما تقدم ذكره في هذه الدراسة، يتبين جليا أن الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة أضحت حتمية واقعية في طريقة إدارة المرافق العامة وذلك بناء على ما فرضه التقدم التكنولوجي، هذا ما انعكس على قطاع العدالة بالجزائر أين وجدت الدولة نفسها ملزمة من ناحية بوضع الإطار التشريعي الملائم الذي يرسم تبنيتها للإدارة الإلكترونية في مرفق العدالة، والذي تحقق بصدور القانون رقم 03-15 الذي يعد بمثابة الإطار أو المرجعية العامة للقوانين المتعلقة بصياغة و استحداث القوانين المتعلقة بهذا القطاع ، ومن ناحية أخرى امتدت هذه العلمية للجانب التطبيقي والعملية وذلك بتجسيد أنظمة وطرق معلوماتية حديثة في مختلف الجهات التابعة لهذا القطاع كما وسبق شبانه في المطلب الأخير من هذه الدراسة هذا كله دفعنا لاستخراج مجموعة من النتائج حصرناها فيما يلي.

\*تقدم الإدارة الإلكترونية عدة محاسن للمجتمع، فتساهم بدورها في تنظيم وظائف الدولة، وتبسط إجراءات العمل داخل المؤسسات، حيث ينعكس بالإيجاب على الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، إذ يحقق نوعية في التسيير العمومي لأداء وجودة الخدمة العمومية إلكترونيا، بما يحقق الشفافية والنزاهة، بما لا يدع مجالاً لإمكانية الفساد والبعد عن المحسوبية.

## الخاتمة

\* عرف قطاع العدالة قفزة نوعية نحو عصرنة فعلية - ولو أنها جزئية- بفضل القانون رقم 15- 03 المتعلق بعصرنة العدالة، حيث كرس إنشاء واستحداث مديرية مركزية بوزارة العدل لهذا الغرض، وأقر ممارسات قانونية افتراضية، حيث وضع أنظمة آلية للإدارة والتسيير وتقديم الخدمات إلكترونيا، وخاصة في ظرف وباء جائحة كورونا - 19، حيث تم اعتماد وتعميم استعمال تقنية المحادثة عن بعد في مجال الإجراءات القضائية، الأمر الذي ساعد على الحضور الإلكتروني للمتهمين بدلا من الحضور الفعلي في جلسات المحاكمة لمقتضيات بعد المسافة أو سير العدالة باشتراط موافقة المتهم والنيابة العامة في مادة الجرح،\* لم تقتصر العصرنة على عملية التقاضي فحسب إنما امتدت لتشمل إجراءات المتابعة للمحكوم عليهم حيث أنه وإذا ما تم محاكمتهم وصاروا محبوسين بموجب عقوبة سالبة للحرية لمدة قصيرة لا تتجاوز 03 سنوات، أمكن الأمر إدارتهم وتسييرهم إلكترونيا بفضل تقنية نظام السوار الإلكتروني للمتابعة والمراقبة الإلكترونية للمحبوس بفضل جهاز إرسال الإلكتروني لتحديد مكانه وحركته عن بعد.

\*قطع قطاع العدالة شوطا معتبرا نحو رقمنة الخدمة العمومية أيضا من خلال تقديم الخدمة القضائية إلكترونيا للمواطنين ومساعدتي القضاء بفضل آليتي التوقيع والتصديق الإلكتروني للعديد من الوثائق القضائية وإنجازها عن بعد بواسطة تطبيقات الأنترنت، كما تم تطوير أساليب التسيير القضائي والإداري يعتمد على الورق نحو تسيير الإلكتروني يعتمد على وسائط الكترونية،

وبناء على النتائج المسجلة ارتأينا اقتراح جملة من التوصيات جاءت على النحو التالي :

\*تنمية المهارات الرقمية لدى المجتمع بدءا للمواطن باعتباره المستهلك لمنتوج الإدارة الإلكترونية بتعميم تطبيقات الكترونية مساعدة على ذلك، وصولا إلى الموظف العمومي

## الخاتمة

وكل من له صلة بالعمل القضائي من متقاضين ومحامين وقضاة من خلال وضع برامج مكلفة للتدريب والاستخدام الآلي لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الإلكترونية لمختلف المرافق العمومية للوصول إلى الاحترافية، وبالتالي تقديم الخدمات الإلكترونية بجودة عالية.

\*تظافر جهود العديد من القطاعات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية والداخلية والجماعات المحلية مع قطاع العدالة للوصول إلى إدارة الكترونية شاملة لمرفق العدالة .

\*يقتضي تراجع هيمنة القوانين الكلاسيكية لفائدة قوانين القنية، كتقنية العقد الإلكتروني والكتابة والأثبات الإلكترونيين، إعادة النظر في المنظومة التشريعية سيما المتعلقة منها بوسائل الإثبات الإلكتروني أو تلك المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

\*تحديث النصوص القانونية والتنظيمية بما يخدم التحول الرقمي نحو العدالة الإلكترونية بما فيها المحكمة الإلكترونية، التقاضي الإلكتروني، والمتابعة .

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القوانين:

1. قانون رقم 15/03 - المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 06 ، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015.
2. قانون رقم 04 /15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فبراير 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني ج ر ج ج ، عدد 60 ، الصادرة بتاريخ في 10 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فيفري 2015.
3. قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 ، يتم القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. ج.ر.ج.ج. عدد 5، الصادرة بتاريخ 12 جمادى الأولى 1439 هـ ، الموافق لـ 2018م.



## قائمة المصادر والمراجع

ثانيا الأوامر:

1. أمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020، يعدل ويتم الأمر رقم 66/155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد 51، الصادرة بتاريخ 12 محرم 1442هـ، الموافق لـ 31 غشت 2020م

المراجع:

أولا: الكتب:

1. بوحوش، عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.
2. حازم صلاح الدين عبد الله، تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
3. حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، المرافق العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
4. داود أحسن الطاهر، الحاسب وأمن المعلومات، معهد الإدارة العامة، د.ت.ط، الرياض، السعودية، 2001.
5. سفر احمد، انظمة الدفع الالكترونية، بيروت، منشور الحلبي الحقوقية، ط، 2008.
6. الشطناوي، علي خطار، دراسات في الوظيفة العامة، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2011.
7. صدام الخماسية، الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
8. الطائي محمد عبده، التجارة الالكترونية، دار الثقافة، عمان، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

9. الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز والتحدي، دار القصب للنشر، الجزائر، 2008، ص173.
10. عبد رب عبد الصمد، مبادئ القانون الإداري الجزائري والتنظيمات المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن.
11. عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة، دار الخلد ونية، الجزائر، د.س.ن.
12. علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
13. عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري، الطبعة 03، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
14. عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
15. عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م
16. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار النشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2004، ص 206.
17. منصور شاب توما، القانون الإداري، ط1، جامعة بغداد، 1980.
18. نور أحمد رسلان، وسيط القانون الإداري في الوظيفة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
19. ياسر محمد، عبد العالي، الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016.

### ثانيا: رسائل ومذكرات:

1. بن فرحات مولاي لحسن، غدارة الكفاءات ودورها في عصرنة قطاع الوظيفة العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2012.
2. حماد مختار ، تأثير الادارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر 2007.
3. رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة حالة الجزائر : 2011-2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011.
4. عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.
5. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم الاجتماع، تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016.
6. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
7. عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية، دراسة تطبيقية على الادارة العامة للمرور بدولة الكويت ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

8. كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، أطروحة لنيل متطلبات الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008.
9. نادية ضريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية، حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2011-2012.

### ثالثا: المقالات:

1. . العيداني محمد ، زروق يوسف ، ، رقمنا مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 7، عدد 1، سنة 2020م.
2. بكري سعد الحاج، العمل الكتروني ومسألة امن المعلومات، مجلة الفيصل، الرياض السعودية، 2002.
3. بواشري أمينة وسالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر -عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017،المجلة العلمية لجامعة الجزائر،المجلد 06،العدد 11،جانفي 2018، الجزائر.
4. زروالة كيلاني، مدير الاستشراف والتنظيم بالمديرية العامة لعصرنة العدالة، عرض تقديمي، الخدمات المتاحة في مجال عصرنة العدالة لفائدة المتقاضين، بمناسبة اليوم الوطني للمحامي، 24 مارس 2018.
5. ش-يسين، التوقيع الالكتروني والمحاكمة عن بعد كئليتين جديدتين لعصرنة العدالة في ظل القانون 04/15، موقع جديد القوانين الجزائرية، مدونة تهتم بنشر القوانين الجزائرية حسب بخر التعديلات، مقال منشور بتاريخ 28 أبريل 2018، موقع: <https://pocketlaws.blogspot.com>

## قائمة المصادر والمراجع

6. عباسة طاهر، عامر جوهر، السوار الالكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مقال منشور بمجلة الاجتهاد القضائي، العدد 16 مارس 2018.

7. عقبة بلحيل، النظام القانوني للمرافق العامة (دراسة مقارنة)، مجلة المنتدى القانوني، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2013.

8. فرطاس فتيحة، عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد الثاني، 2016.

9. معمر حميس، الاطار التاريخي و المفاهيمي للمرفق العام، جامعة خميس مليانة، مداخلة للمشاركة في ملتقى دولي تحت عنوان: المرفق العمومي في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة المواطن يومي، 22، 23 أبريل 2015.

رابعا: مراجع اجنبية:

1. Richard Heeks: Article: "e- government for Development information Exchange "project is coordinated by the university of Manchester's institute for Development policy and management the project initially funded and managed by the commonwealth telecommunications organization as part of the UK Developments "Building Digital opportunities "program, 19october 2008, Available at: [http:// www.en.wikibooks.org.pdf](http://www.en.wikibooks.org.pdf).
2. Gilles Guglielmi ,**Une introduction au droit du service public**, collection Exhumation epuise, PARIS, 1994,

# الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	شكر وعرهان
/	قائمة المختصرات
1	مقدمة
	الفصل الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني
05	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المرفق العام لإلكتروني
05	المطلب الأول: تأثير الإدارة الإلكترونية على المفهوم الكلاسيكي للمرفق العام فكرة المرفق
05	الفرع الأول: المفهوم الكلاسيكي للمرفق العام
09	الفرع الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية
11	الفرع الثالث: مفهوم المرفق العام الإلكتروني
13	المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الضابطة للمرفق العام
13	الفرع الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة:
14	الفرع الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد
15	الفرع الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتطور والتكيف
16	المبحث الثاني: التحديات القانونية التي تواجه المرفق العام الإلكتروني
16	المطلب الأول: إثبات تصرفات المرفق العام الإلكتروني
16	الفرع الأول: حجية تصرفات الإدارة تجاه الأفراد في النشاط الإداري للمرفق العام الإلكتروني
18	الفرع الثاني: حجية تصرفات الأفراد تجاه الإدارة في النشاط الإداري للمرفق العام الإلكتروني
20	المطلب الثاني: الإشكالات القانونية للمرافق العامة الإلكترونية
21	الفرع الأول: إشكالية انشاء والغاء المرافق العامة الإلكترونية
24	الفرع الثاني: إشكالية الوظيفة العامة
27	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: واقع عصرنة قطاع مرفق العدالة في الجزائر
29	المبحث الأول: عصرنة قطاع العدالة: المفهوم والمتطلبات
29	المطلب الأول: عصرنة قطاع العدالة: المفهوم والمتطلبات

## فهرس المحتويات

29	الفرع الأول: تعريف العصرنة الإدارية
30	الفرع الثاني: تعريف عصرنة قطاع العدالة
31	الفرع الثالث: أهداف العصرنة
33	المطلب الثاني: آليات عصرنة قطاع العدالة
33	الفرع الأول: الآليات التشريعية: "الأساس القانوني لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر"
34	الفرع الثاني: الآليات التنظيمية
34	الفرع الثالث: الآليات التقنية والأمنية
36	المبحث الثاني: مظاهر عصرنة مرفق العدالة
36	المطلب الأول: مظاهر عصرنة مرفق العدالة ما قبل جائحة كوفيد-19
36	الفرع الأول: عصرنة أساليب تسيير مرفق العدالة
38	الفرع الثاني: رقمنة وتطوير الخدمة القضائية
42	الفرع الثالث: اعتماد نظام المراقبة الإلكترونية: السوار الإلكتروني
43	المطلب الثاني: مظاهر عصرنة مرفق العدالة ما بعد جائحة كوفيد-19
44	الفرع الأول: تفعيل النيابة العامة الالكترونية
45	الفرع الثاني: تحديث نظام المحادثة المرئية عن بعد
47	خلاصة الفصل الثاني
48	الخاتمة
51	قائمة المصادر والمراجع
	الفهرس
/	ملخص



## ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرية كنموذج عن التسيير الالكتروني للمرفق العام، ذلك أن قطاع العدالة في الجزائر كان سباقا في اعتماد مشاريع الإصلاح الأساسية والتي كان على رأسها تحدي عصرية القطاع، وتحسين تقديم الخدمة العمومية، وهو ما جعل قطاع العدالة رائدا في هذا المجال من خلال تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية، وكذا اعتمادها حتى في مواجهة المتقاضين، وكل ذلك بهدف ضمان التحول نحو تقديم خدمات الكترونية، وهو أهم جانب تم تحقيقه في إطار البرنامج الخاص بعصرية قطاع العدالة في الجزائر.

## Abstract :

This study tries to shed light on the electronic management of the justice sector in the framework of modernization as a model for the electronic management of the facility, the justice sector in Algeria had the lead in the adoption of the basic reform projects which was on top of the challenge of modernizing the public sector, improve the delivery of public service, which made the justice sector pioneer in this area through the application of information and communication technologies in the administrative and management structures, as well as adopted even in the face of the litigants, all with the aim of ensuring the transition toward providing electronic services, which is the most important aspect has been achieved in the framework of the special program to modernize the justice sector in Algeria.